وزارة الزراعة والموارد المائية
الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي
مشروع دمج الثقافة السكانية
ببرامج الارشاد الزراعي
صنعاء ١٩٩٣ م

السكان والعمل

للمرشد الزراعي

إعداد
مهندس خليل منصور الشرجبي

بسم الله الرحمن الرحيم

السكان .. والعمل

للمرشد الزراعي

اعـــــداد :

مهندس/ خليل منصور الشرجبي

اعد هذا الكتيب بتمويل من صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية. وقام بمراجعته وتنقيحه الدكتور فتحي زكي المستشار الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة (FAO) والمهندس عبدالمؤمن احمد هاشم المدير الوطني لمشروع دمج الثقافة السكانية في برنامج الارشاد الزراعي .

(UNFPA-YEM / 93/PO1)

صنعاء ١٩٩٣م

المحتويات

ص

المقـــدمـــة ١
الخلاصة ٣

الفصل الاول : الســـكان وقوة العمل

١ - السكان وقوة العمل ٥
٢ - مفهوم العمل في الاسلام . ٥
٣ - مفهوم قوة العمل . ٦
٤ -اسئلة للتفكير والمناقشة . ١٣

الفصل الثاني : النمو السكاني وعلاقته بقوة العمل

١ - النمو السكاني وعلاقته بقوة العمل .
٢ -تأثير النمو السكاني على قوة العمل . ١٤
٣ -اثر تخفيض الخصوبة على قوة العمل . ١٤
٤ - العمالة الزراعية . ١٦
٥ - اسئلة لتأمل . ١٧
٢٤

الفصل الثالث : التعليم والعمالة

١ - التعليم والعمالة . ٢٥
٢ - المستوى التعليمي لقوة العمل . ٢٥
٣ - تأثير انتشار التعليم على خصائص السكان وقوة العمل . ٢٨
٤ - االسلوك الاجتماعي تجاه التعليم المهني والفني . ٢٩
٥ - اسئلة للتفكير والمناقشة ٣٢

الفصل الرابع : دور المرأة في قوة العمل

١ - دور المرأة في قوة العمل
٢ - اسئلة للتفكير والمناقشة ٣٣
٣٧

الفصل الخامس : الهجرة والعمل

١ - ظاهرة الهجرة . ٣٩

٢ - الجوانب السلبية للهجرة ٤٢

٣ - الجوانب الايجابية للهجرة ٤٣

اسئلة للمناقشة والتفكير . ٤٦

الفصل السادس : التركيب العمري والنوعي للسكان وعلاقته بالعمل

٤٧

٤٩

اسئلة للمناقشة .

الفصل السابع : الموارد والخامات الريفية

٥٠

اسئلة للتفكير والمناقشة . ٥٤

قائمة المراجع ٥٦

مقـــدمـة

تصل نسبة النمو السكاني في بلادنا إلى ٣,١٪، وهي من بين أعلى النسب على مستوى الوطن العربي والعالم، ويعني ذلك أن هناك نمواً سريعاً لعدد السكان الإجمالي في البلاد، يترافق مع قدرات اقتصادية محدودة وخبرات متواضعة من حيث الإدارة والتخطيط وغير ذلك من العوامل التي تتظافر مع بعضها وتؤثر بشكل كبير على التنمية الوطنية.

ومن ناحية اخرى، فإن حجم قوة العمل بالنسبة لإجمالي السكان أو القوة البشرية ما زال محدوداً، الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد عدد أكبر من أفراد المجتمع في معيشتهم على اعداد محدودة من القوى العاملة، ويتضاعف ذلك الإعتماد مع تزايد النمو السكاني كما أن مشاكل قوة العمل والسكان في بلادنا تضاعفت بسبب تدني الإنتاج الزراعي والحيواني، والهجرة الداخلية والخارجية وانخفاض مستوى تعليم أفراد قوة العمل، وتواضع اسهام المرأة في عملية الإنتاج والتنمية إلى جانب تعليمها المحدود، وغير ذلك من العوامل والمؤشرات والظواهر التي تترك آثاراً بالغة على مستوى التقدم الإجتماعي والإقتصادي.

لقد اصبح من الواضح أن نسبة البطالة الحقيقية والمقنعة تتزايد في بلادنا بشكل كبير من خلال تزايد عدد الأشخاص الذين يتجمعون زرافات زرافات صباح كل يوم في بعض شوارع المدن الرئيسية في انتظار فرص عمل يكسبون منها رزقاً يعيشون به ويعيلون أولادهم منه، وحتى أولئك الذين تستوعبهم أجهزة الدولة فإنهم

يزيدون عن الحاجة الحقيقية من العمالة، وكثير منهم لا ينتج مقابل ما يحصل عليه من مستحقات.. وممنا يزيد الطين بلة هو عدم قدرة القطاع الخاص على توظيف وتشغيل عدد كبير ومتزايد من قوة العمل، بل أن ما يزيد الأمر سوءاً هو انخفاض المدخرات النقدية في البلاد والتي يمكن - في حال وجودها - أن يستفيد منها كل من الحكومة والقطاع الخاص في تكوين مشاريع وإنشاء مؤسسات استثمارية تستطيع إستيعاب تلك الأعداد من إفراد قوة العمل التي تزايد حجمها بالذات بعد عودة عشرات الألاف من المهاجرين خلال أزمة الخليج الثانية خلال ٩٠ - ١٩٩١ م.

. يناقش هذا الكتيب تلك المواضيع المختلفة إلى جانب عدد آخر من القضايا التي تتمحور حول قوة العمل وعلاقتها بالسكان وتأثيراتها على التنمية، والتي قد يمكن عند تثقيف السكان بها أن يخفف من حدة تأثيراتها السلبية.. فقوة العمل هي عماد التنمية وأساس بناء الحضارة.

خلاصة محتوى الكتيب

يحتوي هذا الكتيب على سبعة فصول رئيسية :

ابتدأ الكتيب بمناقشة مفهوم العمل في الاسلام بشكل موجز وإيضاح موقف الاسلام الإيجابي من العمل كقيمة إنسانية ، مادام العمل شريفاً ومتقناً ويبتغي صاحبه الرزق الحلال ، ويستعرض كيف ان الاسلام ينظر الى العمل بشكل عام على اساس المساواة بين الناس سواء كان مايؤدونه عملاً عضلياً او فكرياً .. يلي ذلك جزء خاص بمفهوم قوة العمل بالنسبة لاجمالي السكان .. ويتضمن ذلك تعريفاً لقوة العمل وفئات السكان الأخرى مع توضيح أسباب إحتسابها او استثنائها من قوة العمل .

وحول مسألة العلاقة بين النمو السكاني وقوة العمل .. تم ايضاح الكيفية التي يتزايد بها السكان في بلادنا في الوقت الحاضر والذي يترافق مع تزايد حجم قوة العمل وما يمثله ذلك من ضغط كبير على مؤسسات الدولة مؤديا الى زيادة حجم البطالة المقنعة بالاضافة الى مستوى البطالة الحقيقية الواضحة من خلال تزايد اعداد الباحثين عن فرص العمل ، في ظل عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب مزيد من تلك الاعداد ، وانخفاض معدلات الادخار الوطني التي لايسمح - انخفاضها - بظهور استثمارات حكومية أو أهلية قادرة على إتاحة فرص عمل جديدة وبأعداد كافية .

كماً تم تناول موضوع اثر تخفيض الخصوبة على قوة العمل وكيف لجأت كثير من الدول الى اتباع ذلك للحد من الزيادات المطردة في اعداد العاطلين عن العمل في محاولة منها للتحكم بين معدل النمو السكاني فيها وبين ماهو متاح لها من امكانيات مادية وبشرية مختلفة من جهة ، وبين برامجها وخططها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية ، كما تم في نفس الفصل تناول موضوع العمالة الزراعية واهم الاسباب التي تؤدي الى استنزافها وتضاؤلها .

عند مناقشة واقع مستوى تأهيل وتعليم قوة العمل في بلادنا يتضح مدى تفشي الامية في اوساط العاملين بشكل كبير ، وتتضح اهم

الاثار التي يحدثها انتشار التعليم على خصائص السكان عموما وعلى قوة العمل بوجة خاص ، وتظهر ايضا طبيعة السلوك الاجتماعي تجاه المهن والحرف اليدوية وبالتالي نحو التعليم المهني والفني واسباب عدم الاقبال عليه مع وضع بعض المقترحات لكيفية التعامل مع مثل تلك الظاهرة او الاتجاه . ايضا تمت معالجة موضوع حيوي اخر وهام هو دور المرأة في قوة العمل وانخفاض مشاركتها في تلك القوة وفي الانتاج الوطني الاجمالي او التنمية بشكل عام ، مع مناقشة بعض الاسباب والظواهر الاجتماعية التي تكرس ذلك الوضع ، كما تم استعراض ابرز الاعمال التي تقوم بها المرأة الريفية وأهميتها .

كما تناول الكتيب الهجرة والعمل وتعريف كل من الهجرة الداخلية والخارجية وأثارها على كل من الريف والمدينة وعلى اجمالي السكان وقوة العمل سواء على المستوى الاجتماعي او الاقتصادي او الثقافي او المهني او غيره .

ايضا تم استعراض موضوع التوزيع العمري والنوعي للسكان وعلاقة ذلك بقوة العمل سلبيا وايجابيا ، مع توضيح تأثير زيادة اعداد افراد الاجيال الصغيرة من الجنسين او زيادة أعداد الاناث على الذكور من مختلف الاعمار على العمل والانتاج والادخار والاقتصاد والتنمية .

واختتم الكتيب بموضوع الموارد والخامات الريفية وايضاح العلاقة بينها وبين قوة العمل الريفي مع التركيز على المرأة ، وامكانية الاستفادة مما هو متاح من موارد وخامات ريفية لتطوير وتأسيس صناعات ومهن حرفية مختلفة يمكن عن طريقها الاستفادة من قوة العمل وجذبها الى الريف وزيادة مدخرات البلاد وتطوير انتاجها المحلي وتحسين كل من مستوى الاستثمار ومعيشة الناس من جهة مع المحافظة على الموارد والخامات المحلية من جهة اخرى .

الفصل الاول

السكان وقوة العمل

مفهوم العمل في الاسلام :

يتضمن مفهوم العمل كل نشاط اقتصادي يحصل الشخص مقابل قيامه به على أجر أو مال محدد .. سواء كان ذلك النشاط عضليا او جسميا او كان فكرياً أي معنويا .. او مزيجاً من كليهما .. وتعتبر الاعمال او المهن والحرف التي تقوم اساساً على العمل اليدوي امثلة للعمل العضلي او الجسماني ، بينما تعتبر الأعمال والوظائف الادارية والقيادية امثلة للعمل الفكري .

ينظر ديننا الاسلامي الحنيف الى العمل والعاملين دون تفريق ولا تفضيل بين نوع وآخر ، واساس ذلك هو مبدأ المساواة بين البشر بصرف النظر عن اعمالهم وقدراتهم والوانهم ماداموا يؤدون اعمالا صالحة وشريفة ومتقنة ويكسبوا منها الرزق الحلال .

ان العمل قيمة انسانية اساسية في وجود البشر ، وواجب اجتماعي ينبغي اداءه وتتأسس مكانة العمل في الاسلام على مثل هذا المفهوم ، فالعمل بالنسبة للمسلم شيء هام وجوهري في حياته يتساوى مع اداءه كمسلم لواجبه وفعله للخير.. بل ان العمل في الاسلام يرقى الى درجة (العبادة) واداء الفروض حيث ان المسلم ، لذلك ، لايؤدى «عملا ما » لمجرد الحصول على فوائد ومنافع دينوية فقط .. والرسول (ص) يقول (إذا قامت الساعة وفي يد احدكم فسيلة فليغرسها) وفي ذلك تأكيد على وجوب وفرض اداء العمل الذي لابد من اتمام اداءه حتى وان كانت الحياة قد اصبحت تداهمها فجأة يوم القيامة .

هناك الكثير من الايات والاحاديث التي تعزز مكانة العمل في الاسلام ، وتدعو المسلم وتحثه عليه .. قال تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) ، ويقول الرسول (ص) (ان الله تعالى يبغض العبد الصحيح الفارغ).. وقال عمر (رضي الله عنه) « لايقعد احدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني فقد علمتم ان السماء لاتمطر ذهبا ولا فضة) .. فقد كان داؤود خواصاً وادريس خياطاً وزكريا

نجاراً وموسى اجير وراعي غنم .. ووردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تشير الى مهن وحرف عمل بها الرسول (ص) والانبياء عليهم السلام .. ذلك على الرغم من مهامهم ومسؤولياتهم الجسيمة في الدعوة الى الله وتلك اشارات واضحة الى انهم كانوا في ذلك قدوة تحتذى في الجمع بين الاعمال الفكرية واليدوية معاً .. وكان الرسول محمد (ص) يعمل في الرعي ، كما عمل في التجارة مع ابن عمه علي كرم الله وجهه ، ثم مع خديجة التي اصبحت في وقت لاحق زوجته .

وبالمثل فقد كان لآخرون من كبار المحدثين والفقهاء والمسلمين اعمالهم وحرفهم المختلفة .. فأبي بكر كان صاحب حرفة .. والامام ابن حنبل مارس صنوفا من الاعمال وجاءت اسماء بعضهم لتدلل على حرفهم كالقدوري والخصاف والقفال (من رواد الحديث او الفقهاء) .. وكان عمرو بن العاص يحترف الجزارة ، وكان عمارة بن الوليد بن المغيرة يحترف الحجامة .

وفي بلادنا كان الطبري اسكافا ، وقد تزوج ابنه ابنة الهادي (يحيى بن الحسين) ، ان مثل ذلك المفهوم الاسلامي قد رسخ في وعي الناس ومخزون ثقافتهم الشعبية باشكالها المتعددة .. ويمجد علي بن زايد العمل الزراعي كمهنة فيقول :

ما رعوي يدخل النار

بفضل ربي وجوده

ويؤكد هذا القول العلاقة بين العمل (الزراعة) الذي يقوم به الفلاح (الرعوي) كفرض واجب على المسلم اداءه (كعبادة) ويتضح ذلك من خلال الربط بين العمل وبين الجزاء ثوابا او عقابا وبما ان الرعوي يعمل عمله الشريف والمتقن والصالح فان الله بفضله وكرمه لن يدخله النار .. كما يوضح القول المذكور ان عمل (الرعوي) او الفلاح في الزراعة مهنة صالحة وشريفة ما دام يقوم بها فهي تجعله يكسب رزقه حلالا وبالتالي تبعده عن الكسب الحرام وغير المشروع وبذلك فانه يجنب نفسه دخول النار .

مفهوم قوة العمل :

في اي مجتمع هناك جزء من السكان يمارسون النشاط الاقتصادي ويشاركون في عملية الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، ويطلق على هذا الجزء من السكان - كفئة متميزة - مصطلح « السكان النشيطون اقتصاديا » .. اما الجزء الاخر من السكان فهم اولئك الافراد الذين لا يمارسون النشاط الاقتصادي الا في شكله الاخير(اي الاستهلاك فقط).

ويقصد بالسكان النشيطين اقتصاديا (كافة الافراد من الرجال والنساء في مجتمع ما من القادرين على ممارسة النشاط الاقتصادي انتاجاً وتوزيعا واستهلاكاً .. وممن تقع اعمارهم بين ١٥-٦٥ سنة) .

انطلاقا من هذا المفهوم فان بقية سكان المجتمع ممن تقل اعمارهم عن ١٥ سنة او تزيد عن ٦٥ سنة لا يشكلون جزء من قوة العمل كونهم لا يمارسون اي نشاط اقتصادي سوى الاستهلاك فقط كالاطفال والتلاميذ والعجزة والمعوقين والمرضى .

يمكن تقسيم السكان النشيطين اقتصادياً الى ثلاث فئات وفقاً لعلاقة كل فرد منهم بالعمل :

(أ) الاشخاص الذين يباشرون النشاط الاقتصادي فعلاً ويطلق عليهم اسم « المتكسبين » كأرباب العمل ، او العاملين لدى الغير بأجر او بدون أجر نقدي .. او العاملين لدى اسرهم كما هو حال النساء وخاصة في الارياف .

(ب) الاشخاص الذين يبحثون عن العمل لاول مرة ، او ممن كانوا يعملون سابقا ولكنهم فقدوا اعمالهم لسبب او لاخر ويسمى افراد هذه الفئة بـ (المتعطلون) .. ويعتبر كل من « المتكسبون » و « المتعطلون » **قوة العمل** .. داخل المجتمع .

(ج) فئة خاصة من السكان تضم كل من افراد القوات المسلحة وربات البيوت والمساجين وخدم المنازل والمكتفين اقتصادياً (انظر الشكل رقم ١) .. ويرى بعض المختصين والكتاب ان افراد هذه الفئة ليسوا جزءا من قوة العمل على اعتبار انهم يتميزون بتقديم اعمال ضرورية للمجتمع ولكنهم لاينتجون سلعا تبادلية تدخل في اطار الدورة الاقتصادية للسوق ، وبعضهم - المكتفون اقتصاديا - ليسوا بحاجة الى العمل ، اما لانهم يعيشون على عائدات عقارات مؤجرة او اراض زراعية او فوائد مصرفية وغيرها من مصادر الدخل .

وبعض افراد هذه الفئة - المساجين - لاتتاح لهم فرص العمل داخل السجون .. الا ان كثيراً من السجون في وقتنا الحاضربدأت بتطبيق برامج خاصة لتدريب وتأهيل المساجين وتحويلهم الى (قوة عمل منتجة) وقد يمارسون بعض المهن او الحرف التي تدربوا عليها داخل السجن خلال مدة بقائهم فيه .

وبالمثل فان ربات البيوت ، وخاصة في الريف ، يقمن بتأدية الكثير من الاعمال والخدمات الضرورية داخل البيت وخارجها مثل -الاعمال الزراعية والرعي وجلب الحطب وسواها من الاعمال التي تؤديها المرأة الريفية والخاصة ببيتها وحاجات زوجها واولادها وانشطتهم وممتلكاتهم المتعددة التي تنشغل بها وبالمحافظة عليها وتطويرها ، وذلك ماجعل علي بن زايد ينظر الى المرأة الريفية (مَرَة من قبيلة) وبما لها طبعا من صفات جيدة وحسن تدبير وتصرف على انها يمكن ان توفر الكثير وتنتج الكثير من العائدات والفوائد للاسرة تماماً كتلك العائدات والفوائد التي يمكن ان يتم الحصول عليها من خلال ممارسة نشاط اقتصادي معين خارج المنزل كإنتاج المحاصيل النباتية المختلفة (الزراعة) ، او كالاستثمار في مجال التجارة او البيع والشراء بالبضائع المنقولة على ظهور الجمال .. ان « المرأة » بذلك يمكن ان تجبر الفقر ، وتصبح مصدر غني وثروة تمامًا كما هو حال الانشطة الاقتصادية المذكورة التي اشار اليها علي بن زايد .

وقد لخص بن زايد نظرته تلك بالكلمات التالية :

مايجبر الفقر جابر
غير البقر(*)والزراعة
والا-الجمال ذي تسافر
تقبل بكل البضاعة
وإلا (مرة من قبيلة)
فيها الورع والقناعة
تدبر الوقت كله
كنّه معاها وداعة
تجيعنا وقت علان (**)
والشبع وقت المجاعة

(*) (**) انظر الصفحة التالية .

بناءاً على ماسبق فانه من غير الممكن اخراج المرأة الريفية كلية من نطاق قوة العمل .. ان النتائج التي تم الحصول عليها عن طريق التعدادات والاحصاءات السكانية تشير الى ان قوة العمل في بلادنا بلغت حوالي ٤٠٪ من مجموع القوة البشرية للسكان المسجلين عام ٧٥م ، وحوالي ٥٠٪ من مجموع القوة البشرية للسكان المسجلين عام ١٩٨٦م ، (انظر الجدول رقم ١) .

تشكل النساء نسبة تزيد قليلاً عن ربع اجمالي قوة العمل اليمنية (٢٨٪) وذلك في عام ١٩٨٨م .. وهي نسبة منخفضة وتدلل على مساهمة متواضعة ومحدودة للمرأة في اطار الجهود والتنمية الوطنية .. الا انه من المتوقع زيادة تلك النسبة مع زيادة تعليم المرأة في البلاد .

(*) يعتقد بعض الكتاب والمهتمين انها (المطر) وليست (البقر) وفي كل الاحوال فان المعنى او المدلول لايتغير كثيرا في سياق حديثنا .. الا انه من المعروف مدى علاقة (الرعوي) بالاثوار والبهائم والتي كانت ومازالت متميزة وبالذات لما كان للاثوار من اهمية خاصة في حياة الرعوي .. بل كان امتلاك الاثوار والبهائم علامة الرعوي الجيد والناجح . ناهيك عن فوائد الحيوانات الغذائية والنقدية علاوة على كونها مصدراً لقوة العمل التي يحتاجها المزارع .

(**) علان هو موسم المحصول والخير الوفير .

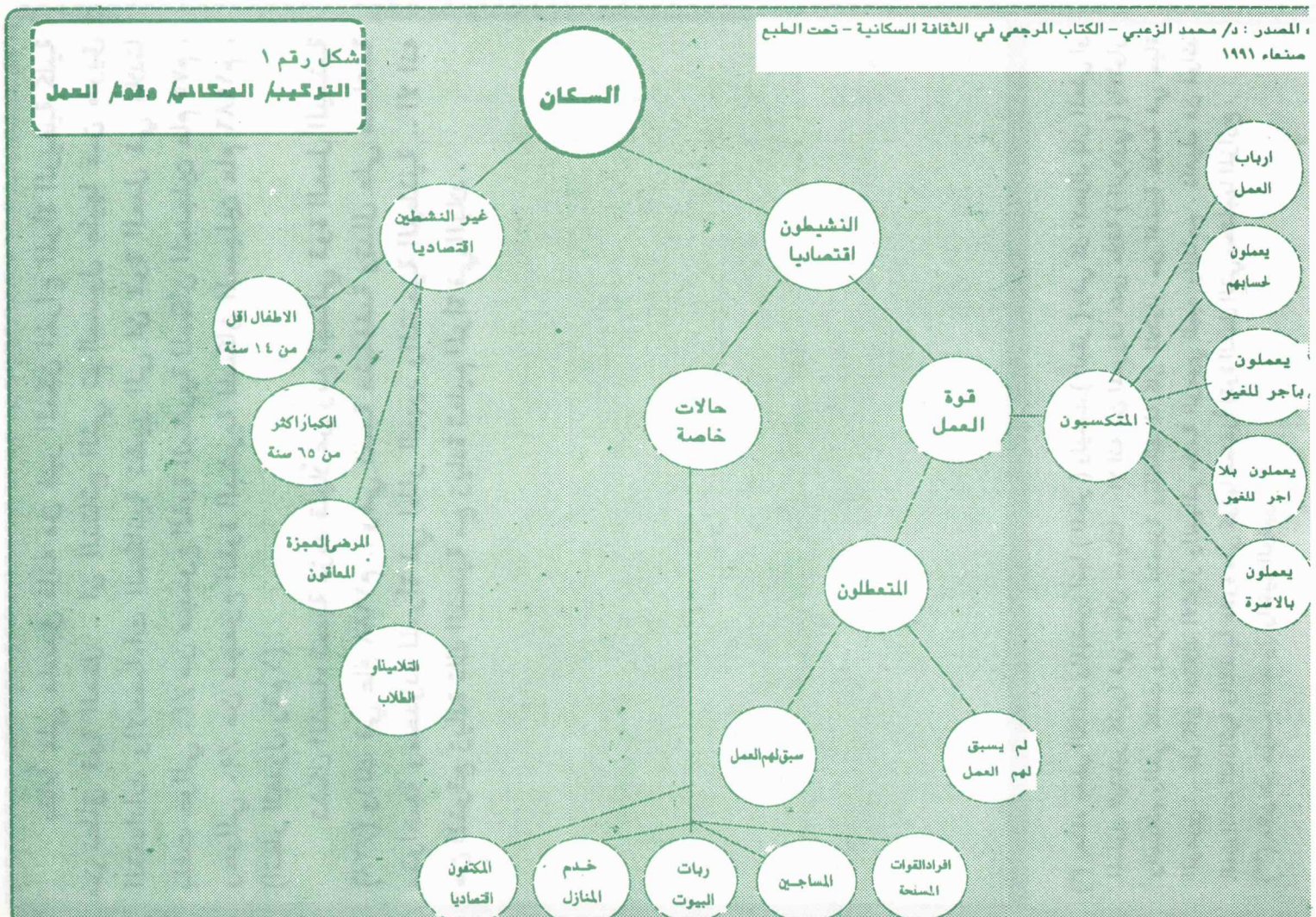
شكل رقم ١
التركيب/ السكاني/ وقوة/ العمل
المصدر : د/ محمد الزعبي – الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية – تحت الطبع
صنعاء ١٩٩١
السكان
غير النشطين اقتصاديا
النشيطون اقتصاديا
الاطفال اقل من ١٤ سنة
الكبار اكثر من ٦٥ سنة
المرضى العجزة المعاقون
التلاميذ والطلاب
حالات خاصة
قوة العمل
المتعطلون
ارباب العمل
يعملون لحسابهم
يعملون باجر للغير
يعملون بلا اجر للغير
يعملون بالاسرة
المتكسبون
سبق لهم العمل
لم يسبق لهم العمل
المكتفون اقتصاديا
خدم المنازل
ربات البيوت
المساجين
افراد القوات المسلحة

جدول رقم (١)
التطور العددي والنسبي لقوة العمل
خلال الفترة ٧٥-١٩٨٦م

المؤشرات	١٩٧٥م			١٩٨٦م		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
عدد السكان	٢١٥٥٢٣٤	٢٣٧١٠٩٢	٤٥٢٦٣٢٦	٣٨٣٧٥١٨	٣٩٨٩٢٣٢	٧٨٢٦٧٥٠
٪	٤٧,٦	٥٢,٤	١٠٠	٤٩	٥١	١٠٠
القوة البشرية	١٢٩١٣٥٥	١٥٦١٤٨٣	٢٨٥٢٨٣٨	٢١٠٥٥٢٤٠	٢٢٦٢٧٠١	٤٣٦٨٢٢٥
٪	٥٩,٦	٦٥,٩	٦٣,٠	٥٤,٩	٥٦,٧	٥٥,٨
خارج القوة البشرية	٦٣٨٧٩	٨٠٩٦٠٩	١٦٧٣٤٨٨	١٧٣١٩٩٤	١٧٢٦٥٣١	٣٤٥٨٥٢٥
٪	٤٠,١	٣٤,١	٣٧,	٤٥,١	٤٣,٣	٤٤,٢
قوة العمل	٩٩٧٩٥٧	١٣٧٧٧٢	١١٣٥٧٢٩	١٥٥٣١١٣	٦٣٤٦٦٠	٢١٨٧٧٧٣
٪	٧٧,٣	٨,٨	٣٩,٨	٧٣,٨	٢٨	٥٠
خارج قوة العمل	٢٩٣٣٩٨	١٤٢٣٧١١	١٧١٧١٠٩	٥٢٨٩٨٩	١٦٢٧٩٩٢	٢١٥٦٩٨١
٪	٢٢,٧	٩١,٢	٦٠,٢	٢٥,٢	٧٢	٤٩,٤
المشتغلون	٩٤٢٥١٤	١٢٩٦٥٥	١٠٧٢١٦٩	١٤٢٩٨٧٩	٦٢٣٧٦٠	٢٠٥٣٦٣٩
٪	٩٤,٤	٩٤,١	٩٤,٤	٩٢	٩٨,٣	٩٣,٩
المتعطلون	٥٥٤٤٣	٨١١٧	٦٣٥٦٠	١٢٣٢٣٤	١٠٩٠٠	١٣٤١٣٤
٪	٥,٦	٥,٩	٥,٦	٨	١,٧	٦,١

* المصدر : د/ محمد الزعبي - مرجع سابق

ملاحظـات :

١ - القوة البشرية = مجموع السكان - السكان اقل من ١٠ سنوات - غير القادرين على العمل (بمن فيهم ٦٥+) .

٢ - خارج القوة البشرية = السـكان الاقل من ١٠ سنوات + غـير القادرين على العمل (بمن فيهم ٦٥+) .

٣ - غير القادرين على العمل هم : المسنون ، المرضى ، المساجين (اضافة الى الاطفال اقل من عشر سنوات) .

٤ - قوة العمل = السكان المشتغلون فعلا + المتعطلون ولكن يبحثون عن عمل (من الفئة العمرية ١٥- ٦٥) .

٥ - خارج قوة العمل = الطلبة (فوق العشر سنوات) + ربات البيوت من غير العاملات + المكتفين الذين يعيشون اما من ايرادات استثماراتهم او عقاراتهم او الاعانات او الرواتب التقاعدية او معيليهم .

٦ - السكان ذوي النشاط الاقتصادي هم (قوة العمل) المتواجدة في سوق العمل من العاملين فعلا او الباحثين عن عمل .

أسئلة للتفكير والمناقشة

(*) روي عن ابن العباس ان قوما قدموا على رسول الله (ص) فقالوا : (ان فلاناً يصوم النهار ويقوم الليل ويكثر الذكر) ، فقال : (ايكم يكفيه طعامه) ؟ فقالوا : (كلنا) .. ، فقال : (كلكم خيراً منه) .. ترى ماهي معاني ومدلولات الحديث ؟

(*) هل تعتقد ان المرأة الريفية جزء من قوة العمل ؟ ولماذا ؟

(*) لماذا يعتبر بعض الاشخاص النشيطين اقتصادياً في مجتمع ما خارج نطاق قوة العمل ؟

(*) هل تعتقد ان اعداد المتعطلين عن العمل تتزايد مع مرور السنوات في بلادنا ام تتناقص ؟ ولماذا تعتقد ذلك ؟

الفصل الثاني

النمو السكاني وعلاقته بقوة العمل

تاثير النمو السكاني على قوة العمل :-

إن النمو السريع للسكان يؤثر على الموارد البشرية وحجم قوة العمل داخل المجتمع سلباً او إيجاباً . فالتنمية الزراعيه والصناعيه وسواها من مجالات الانشطة الاقتصادية قد تتطلب احياناً زيادة في اعداد السكان ، الا ان النمو السكاني من جهة اخرى قد يؤدي الى زيادة كبيرة في اعداد وحجم قوة العمل التي يحتاج افرادها الى وظائف وفرص عمل كثيرة ومكلفة يصعب توفيرها . وعند حدوث ذلك تزداد البطالة بتزايد السكان ، وعلى وجه الخصوص في الدول الفقيرة والمتخلفة التي لاتسمح مواردها بتوفير فرص عمل جديدة لاستيعاب الافواج الجديدة والمتزايدة من قوة العمل .. ان اعداداً كبيرة من قوة العمل الجديدة في الدول النامية ومنها بلادنا ، تتجه للبحث عن فرص عمل لدى اجهزة الدولة المختلفة وفي مجالات او وظائف معظمها غير انتاجية او محدودة الانتاجية ولا تستدعي اعدادا كبيرة من العاملين للقيام بها .. واصبحت تلك الظاهرة متصاحبة مع ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة حيث توجد اعداد كبيرة من العاملين المحسوبين ظاهريا على قوة العمل بينما هم في الواقع بدون عمل وانتاج حقيقي .

وعلى الجانب الاخر ، نجد ان العمل الحر في بلادنا مازال محدودا ، فمعظم افراد قوة العمل الجديدة من الباحثين عن فرص العمل يفعلون ذلك لدى الجهات الحكومية ولا يتجه منهم الا القلة النادرة الى الاعمال الحرة ... ويترافق ذلك ايضا مع انخفاض مستوى قدرة القطاع الخاص الموجود في البلاد على استيعاب نسبة كبيرة وهامة من قوة العمل المتزايدة في النمو .

لذلك كله ، فمن الطبيعي ان يستمر الضغط على اجهزة الدولة لاستيعاب أعداد كبيرة من العاملين حتى إذا لم تكن لهم حاجة فعلية ،

وكنتيجة يصبح لدى الدولة فائضا من قوة العمل بشكل زائد عن الحاجة وفي معظم المجالات والقطاعات .

مادام النمو السكاني متسارعايصبح طبيعياً إستمرار نمو حجم قوة العمل ، ويعتبر النمو السكاني السريع نتيجة طبيعية لارتفاع خصوبة المرأة بشكل اساسي .. علماً ان ارتفاع خصوبة المرأة يؤدي الى آثار صحية سلبية على كل من الام والطفل وخاصة في ظل ظروف بلد كبلادنا التي توجه جزءاً كبيراً من مواردها لتغطية تكاليف توظيف عدد كبير من قوة العمل - الزائدة عن الحاجة اصلا - وذلك يحدث بينما يفترض توفير مثل تلك الاموال او النفقات لاستثمارها والاستفادة منها في برامج تنموية انتاجية يمكن ان تسهم في توظيف اكبر قدر من افراد القوى العاملة وفي الوقت نفسه تنتج مختلف المتطلبات الحياتية للمواطنين بما يضمن لهم حياة كريمة وعيش هنيء .

فاذا كان عدد سكان دولة ما ، قد بلغ حوالي ١٠ ملايين نسمة عام ١٩٨٠م ، والتزايد السكاني يتم بنسبة ٣,٥٪ في السنة .. فان السكان سوف يتضاعفون الى ٢٠ مليون عام ٢٠٠٠م (راجع المعادلات الخاصة بذلك في كتيب المؤشرات السكانية) .

ومن الطبيعي ان يصاحب مثل تلك الزيادة الكبيرة في السكان زيادة في قوة العمل .. فاذا لم يكن هناك تزايد مماثل في فرص العمل المتاحة القادرة على استيعاب او توظيف القوى العاملة الجديدة فان البطالة هي المصير المحتوم لان مايعرض من قوة العمل سيكون اكثر بكثير مما هو مطلوب فعلا .. كما ان مثل ذلك الوضع سيؤدي الى إنخفاض في اجور العاملين وبالتالي الى تدهور الاوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد اصبح جلياً انه كلما أرتفع معدل النمو السكاني في مجتمع معين انخفضت المدة التي يتضاعف خلالها السكان .. وذلك مايمكن ايضاحه من خلاله المثال التالي :-

معدل النمو السكاني	المدة اللازمة لمضاعفة السكان
٠,٥٪	١٤٠ سنة
١٪	٧٠ سنة
٢٪	٣٥ سنة
٣٪	٢٣ سنة

يتضح من خلال المثال الموضح اعلاه ان بلادنا بمعدل نمو سكانها الحالي (٣,١٪) يعني ان سكانها سيتضاعف عدديا خلال ال (٢٢) سنة القادمة ، اي في حوالي ٢٠١٠م ، الى ٢٤ مليون نسمة .. وتعتبر تلك المدة زمن قصير وقياسي .. اي ان هناك احتمال زيادة واضحة وكبيرة في قوة العمل اذا استمر النمو السكاني بنفس النسبة المذكورة والتي تعتبر من اعلى نسب النمو السكاني ليس على مستوى الوطن العربي فحسب بل على مستوى العالم قاطبة .

ان النمو السكاني لا يعتبر شر بحد ذاته .. الا ان المعدلات العالية من النمو السكاني التي تترافق مع محدودية الموارد المتاحة ، وضعف التخطيط وسوء الادارة وغيرها من معيقات التنمية هي المشكلة التي تجعل النمو السكاني المتزايد خطراً كبيراً يواجه أي مجتمع ويؤثر على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .. لذلك لجأت كثير من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء الى اتباع اساليب للتأثير على معدلات النمو السكاني فيها بما يتفق مع ظروفها ومواردها واحتياجات خططها التنموية وسياسات تقدمها الاجتماعي .. واهم تلك الاساليب : تخفيض خصوبة المرأة (عدد ولاداتها) كما سنوضح ذلك في الموضوع التالي .

أثر تخفيض الخصوبة على قوة العمل :

سبق الاشارة الى ان ارتفاع خصوبة المرأة (عدد ولاداتها مدى عمرها الانجابي) يعني ارتفاع معدل النمو السكاني بشكل سريع وبالتالي زيادة في حجم قوة العمل .. بل ان ثبات معدلات الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات يؤدي الى زيادة حجم القوة العاملة .

ولما كانت الخصوبة العالية تشكل خطرا على حياة كل من المرأة والطفل ايضا ، فقد كان تخفيض معدل الخصوبة اسلوبا لجأت اليه كثير من الدول ليس فقط بهدف الحد من النمو السكاني السريع والحد من تنامي قوة العمل في المجتمع بل ايضا بهدف حماية حياة كل من المرأة والطفل والمحافظة عليهما من اخطار الامراض والاثار الصحية السلبية

بل وربما الموت ايضاً . وبالتالي توفير الانفاقات الخدمية نحو استيعاب اكبر لقوة العمل . (راجع كتيب السكان والصحة والغذاء) .

ومع ذلك فان نسبة التخفيض للخصوبة والموعد او الزمن الذي يبدأ التخفيض خلاله وغير ذلك من العوامل .. تؤثر على مدى النجاح المأمول او المتوقع حدوثه لمعدل النمو السكاني او قوة العمل .. فاذا ما جرت محاولة لتخفيض الخصوبة من ٥٠ في الالف الى ٤٠ في الالف عام ١٩٨٠م فان عدد المواليد سوف ينخفض من ٥٠٠,٠٠٠ الى ٤٠٠,٠٠٠ في السنة ، ولكن اذا تأخر هذا الاجراء الى عام ١٩٩٥م فانه حتى لو هبط معدل الخصوبة الى ٣٠ في الالف ، فان عدد المواليد عام ٢٠٠٠م سوف يكون ٦٠٠,٠٠٠ ، اي مزيدا من الارتفاع .

ومن ناحية اخرى ، فان تخفيض الخصوبة ونسبة النمو السكاني لا يؤديان مباشرة الى تخفيض القوى العاملة .. حيث ان القوى العاملة لسنوات كثيرة قادمة سوف تتكون من الاجيال الصغيرة الموجودة فعليا الان .. ولن يبدأ اثر تخفيض الخصوبة الا بعد مرور قرابة خمس عشرة سنة حين يصل من سيولدون اليوم الى العمر الملائم لدخولهم في نطاق الفئة العمرية الخاصة بافراد قوة العمل (١٥-٦٤) .

العمالة الزراعيـــة :-

يتوزع السكان النشيطون اقتصادياً على العمل في اي من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الثلاثة المعروفة وهي : الزراعة والصناعة والخدمات .

وتتميز البلدان المتطورة بارتفاع نسبة العاملين في كل من قطاعي الصناعة والخدمات وانخفاض نسبة العاملين في القطاع الاول (الزراعة) .. بينما تتميز البلدان النامية بعكس ذلك تماما حيث تتركز قوة العمل فيها في القطاع الزراعي بشكل اساسي يليه قطاع الخدمات بينما تنخفض جدا في القطاع الصناعي .. ويختلف عادة

توزيع قوة العمل حسب قطاع الانتاج من دولة الى اخرى وفقا لمقدار وحجم الشوط الذي قطعته كل منها في مجالات التنمية والتقدم المختلفة .. ويتضح ذلك من خلال اجراء بعض المقارنة بين البيانات التالية : -

جدول رقم (٢)

توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب قطاع الانتاج عام ١٩٨٥م

الدولة	نسبة السكان النشطين اقتصاديا في (٪)		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الاردن	٢٠	٢٠	٦٠
الجزائر	٢٣	٣٢	٤٥
السودان	٣٢	١٠	١٨
سوريا	٣٣	٣١	٣٦
العراق	٤٠	٢٦	٣٤
مصر	٥٠	٣٠	٢٠
ليبيا	١٦	٢٤	٦٠
اليمن	٦٥	٧	٢٨

* المصدر : محمد الزعبي ، مرجع سابق .

تخضع البلدان النامية ومنها بلادنا مع مرور الايام لتغيرات في نسبة العاملين في القطاعات الثلاثة المختلفة .. وذلك وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومدى الانتقال من الاقتصاد الرعوي الزراعي الى الاقتصاد الصناعي الحضري وسرعة ذلك الانتقال وما قد يرافقه من هجرة داخلية وخارجية .

تحتل الزراعة موقعا متميزا في حياة بلادنا حيث يعمل غالبية السكان الريفيين الذين يشكلون (٨٠٪) من اجمالي السكان . ويمثل العاملون في الزراعة ٦٢,٢٪ من قوة العمل اليمنية الاجمالية (انظر جدول رقم ٣) وذلك بحكم تميز الاقتصاد اليمني بكونه اقتصاد زراعي اساسا . وتمثل مساهمة الزراعة حوالي (٣٠٪) من اجمالي الدخل المحلي. الا ان التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد قد انعكست على

القطاع الزراعي بما في ذلك العمالة الزراعية ويلاحظ ذلك من خلال التغير الذي طرأ على حجم القوة العاملة في الزراعة .. فمنذ ١٩٧٥م شكلت ٧٣,٢٦٪ من اجمالي قوة العمل . واستمر التناقص الى ان وصلت نسبتها ٦٢,٢٪ عام ١٩٨٨م .. كما يبين الجدول رقم (٣) .. ومنذ عام ١٩٨٨م طرأت تغييرات اخرى على حجم العمالة الزراعية خاصة بعد عودة عشرات الآلاف من المغتربين الى البلاد ، ودخول البلاد مجال الاستثمارات النفطية والمعدنية وغير ذلك من العوامل المؤثرة على العمل الزراعي وحجم قوة ذلك العمل .

جدول رقم (٣)

توزيع قوة العمل اليمنية حسب الانشطة الاقتصادية للاعلام
١٩٧٥م ، ١٩٨٦م ، ١٩٨٨م

القطـــاع	١٩٧٥م		١٩٨٦م		١٩٨٨م	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة والغابات والصيد	٧٨٥٦٤٢	٧٣,٢٦	١١٤٦٣٣٤	٦٦,١	١٦.٣٩٩٣	٦٢,٢
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٠١٠٥٥	٩,٤٢	٢١٨٩٣٢	١,٧	٣١٥.٦٣	١٢,٢
التجارة والمطاعم والفنادق	٧٢١٤٦	٦,٧٣	١١٧٦٣٠	٥,٣	١٥٧.٨٠	٦,١
التشييد والبناء	٤٦٦٥٦	٨٤,٣٥	٧٢٥٣٠٥	٥٠,٧	١٦٦٢٣٧٤	٦,٣
الصناعات التحويلية	٣٧٢٦٠	٣,٤	٧٠٣١٠	٣,٢	٩٢٣٦٨	٣,٦
النقل والمواصلات والتخزين	٢٥٧٦٦	٢,٤	٦٧٧٤٢	٣,٠٩	٨٤٩٧٨	٣,٣
المال والتأمين والخدمات	٢٠١٦	٠,٠٦	٤٩٥١	٠,٢٢	٨٣٣١	٠,٣
الكهرباء والغاز والمياه	١١٤٩	٠,١١	٥٧٧٩	٠,٢٦	١٣٩١٦	٠,٥
المناجم والمحاجر	٦٥٩	٠,١٩	٣٥٩٢	٠,١٦	٤٨٢٣	٠,٢
متعطل لم يسبق له العمل	–	–	٦٧٣٨٨	٣	–	–
غير مبين	–	–	٥٩٨١١	٢,٧	٢٥٨.٤٧٦	٥,٣
المجموع	١٠٧٢١٦٩	١٠٠	٢١٨٧٧٣	١٠٠	١٣٦٥٦١	١٠٠

* المصدر : د/ الزعبي ، مرجع سابق ، والسكان وخصائص العمل ، هزاع وآخرون

اذاً ، وكما يتبين من الجدول رقم (٣) فانه قد حدث انتقال لجزء من قوة العمل الزراعية الى كل من القطاع (الصناعي - الحرفي) ، والقطاع الخدمي ، وينظر البعض الى مثل هذا الانتقال كتطور هام وضروري وينعكس ايجابيا على التنمية الزراعية التي ترتبط بمقدار التطور الصناعي والحرفي والخدمي .

ومع ذلك ، فان تناقص عدد الذكور في الريف ممن يعملون في الزراعة عن طريق كل من الهجرة الداخلية والخارجية يؤدي الى ارتفاع اجور العمال الزراعيين المتبقين في الريف باعداد محدودة وعرضة للتنافس الحاد ولقانون العرض والطلب ، الامر الذي يرفع من تكاليف الانتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة ، ولذلك السبب اصبحت الاناث - بالاضافة الى الاطفال - تشكل نسبة عالية من العمالة الزراعية في معظم مناطق الريف اليمني ، وتبلغ نسبة الاناث في قطاع الزراعة حوالي ٣٨.٣٪ من اجمالي قوة العمل الزراعية .

من الملاحظ اذا ، ان القطاع الزراعي والريفي يعتبر قطاع طارد للعمالة ، حيث يغادر جزء من قوة العمل في هذا القطاع لينظم الى القوى العاملة في القطاعات الاخرى مما يؤدي الى تناقص حجم قوة العمل الزراعي مع مرور الوقت .. فماهي الاسباب التي تؤدي الى استنزاف قوة العمل الزراعي والريفي وتناقص حجمها ؟ هناك عدد من الاسباب العامة والرئيسية نذكر اهمها فيما يلي :

١ - صغر حجم الحيازات الزراعية :

تعتبر الحيازات المتوسطة والصغيرة هي الشكل السائد لملكية الاراضي الزراعية في معظم انحاء البلاد .. اضافة الى ان الحيازات المختلفة عرضة للتفتيت نتيجة لتقسيم الاراضي الموروثة (التركة) فيما بين الورثة الى حيازات اصغر حجما .. وذلك يؤدي بشكل عام الى ان يصبح العمل والانتاج الزراعي في الارض وادارته غير مجد اقتصاديا .. فعائدات الارض قد لاتغطي نفقات ومصروفات الزراعة ، ولا تكفل للعاملين في المجال الزراعي شروط حياة مناسبة في الريف .. بل لا تسمح بتوفير وادخار اي جزء من تلك العائدات بحيث يمكن ان تكون عونا للمزارع في اوقات النوائب والشدائد كالعجز والمرض والكوارث وغيرها .. ومن ناحية اخرى فان صغر الحيازات يحول دون تطوير الاستثمار الزراعي للارض ورفع انتاجيتها وعائداتها عن طريق

ادخال الاساليب الزراعية الحديثة كانظمة الري والميكنة وغيرها ، والتي يمكن عند اتباعها وتطبيقها ان ترفع من مستوى دخول المزارعين وارباحهم وبالتالي مدخراتهم .

ولذلك فان كثيراً من العاملين في الزراعة يبدأون التفكير في ترك العمل الزراعي والبحث عن فرص عمل في القطاعات الاخرى على امل ان يتمكنوا من توفير المدخرات اللازمة لمواجهة حاجات اسرهم المعيشية والصحية والتعليمية وسواها والتي لايمكنهم توفيرها عن طريق العمل الزراعي في حيازاتهم الصغيرة من الاراضي ، بالاضافة الى ذلك ، فانهم حينما يقدمون على مثل هذا فانهم يطمحون ايضا الى مستوى حياة افضل قد لا تكون اسبابها وعواملها متاحة في الريف كما سيرد ذلك لاحقاً إلا أن العمل في قطاعات اخرى كالصناعة او الخدمات وغيرها من القطاعات المتواجـدة في المـدن الرئيسية او المراكز الحضرية تجعلهم يقتربون اكثر من اسباب وعوامل تلك الحياة الجديدة التي يطمحون اليها ويسعون الى تحقيقها .

٢ - شحـة المياه :

تعرضت بلادنا خلال فترات مختلفة من العقود الماضية الى فترات جفاف متفاوتة الشدة قلت خلالها الامطار الى درجة انحباسها نهائيا في بعض السنوات .. وقد كان تأثير ذلك كبيرا على قوة العمل الزراعي والريفي التي يعتمد غالبية افرادها على مياه الامطار في ري الاراضي الزراعية .. وقد دفعهم ذلك الى البحث عن فرص عمل مناسبة في قطاعات اخرى سواء داخل البلاد او خارجها .. بل ان عدد كبيرمن الناس قد قل اعتمادهم على الزراعة كمصدر وحيد - او حتى رئيسى -

لقد طالت شحة المياه الابار مياه الشرب مما حدا بكثير من الاسر الريفية للنزوح الى المدن حيث تتوفر لهم حاجتهم من المياه وغيرها من مقومات الحياة .

٣ - ظروف الحياة الريفية الصعبة :

عانى سكان الريف ظروف حياة صعبة وقاسية عبر عهود طويلة من الزمن ظلوا خلالها عرضة لانواع مختلفة من الظلم والتعسف والاضطهاد والاستغلال تمثلت بصور عديدة ومتنوعة كالضرائب المجحفة ، وكمثال لذلك « سنة العصى » واشكال تقديرها وجبايتها واساليب تعامل المثمرين والمخمنين والضمناء وجنود التنافيذ والسخرة والقسوة والعجرفة التي يجلبها كل منهم .

يتضح من خلال ذلك ان المزارعين كانوا مجرد مصدر موارد للدولة ورموزها ووسطائها وبالمقابل فقد كان حظ اريافهم وقراهم من اهتمام وعطايا الدولة محدودا ويكاد لايذكر .. وخلال عمر الثورة تحقق الكثير للشعب عموما في مجالات الحياة المختلفة الا ان خللا من نوع اخر كان يعمق الفروق بين المدن والارياف ، فلم يرافق العمل التنموي اهتمام كبير بضرورة التوازن في توزيع المشاريع وبحيث يحصل السكان في مختلف اجزاء البلاد على حاجاتهم من المشاريع والخدمات الضرورية بمقادير مناسبة ومتكافئة .. الامر الذي كان نتيجته ترك عدد لابأس به من الريفيين العمل الزراعي والريفي وغادروا قراهم كل بمفرده او بمعية افراد اسرته او عدد منهم متجهين الى بعض المدن الرئيسية او المراكز الحضرية وآخرين غيرهم الى خارج البلاد ، على امل الحصول على تلك الامتيازات او الشروط وتحقيق الآمال والرغبات .. ويعكس كل ذلك حياة الحرمان من اهم مقومات الحياة التي كان يعيشها الانسان اليمني عموماً منذ ماقبل الثورة ، وسكان الريف وقوة العمل الزراعي على وجه الخصوص في كثير من الارياف وحتى سنوات مابعد الثورة بوقت طويل بل الى وقتنا الحاضر .

٤ - الهجـرة :

منذ العقد الثالث للقرن العشرين كان عدد الذين غادروا البلاد الى مهاجر متعددة من اليمنيين قد بدأ بالتزايد لسبب او لاخر مما سبق ذكره ، الا ان اعداد المهاجرين كانت تتعاظم بشكل اكبر منذ الخمسينات وما تلاها من السنوات التي شهدت الطفرة النفطية في دول الخليج والجزيرة العربية .. وكان عدد كبير من المغتربين ، في واقع الامر ، ممن ينتمون الى قوة العمل الزراعي الذين افتتحت امامهم ابواب الاغتراب بينما هم يعانون اما من عدم كفاية عائدات عملهم الزراعي وضعف مردوداته ومدخراته واما من الجفاف وانقطاع الامطار ، او غيرها من الظروف القاسية .

وقد استنزفت الهجرة الخارجية بالذات جزءاً اساسياً من افراد قوة العمل الزراعي في البلاد .. اما في بلدان الاغتراب فان القليلين جدا منهم ظلوا يمارسون اعمالا وانشطة زراعية .. واتجه معظمهم الى

اعمال البناء والخدمات وسواها .. وقد كانت عائدات المغتربين تمثل (سيولة نقدية) ساهمت في توقف اعداد اخرى من افراد قوة العمل الزراعي عن الاستثمار الزراعي والتعويل او الاعتماد على تلك السيولة النقدية او التحويلات كمصدر للدخل فلم يعودوا يولون الزراعة الرعاية والاهتمام الكاملين نتيجة لان تحويلات المغتربين الكبيرة والمنتظمة مثلت مصدر دخل كاف ومضمون ومازاد عن الحاجة منها فان الاسواق كانت قادرة على امتصاصه عن طريق الكثير من السلع الاستهلاكية والكمالية (والتي كانت في الغالب غير ضرورية) .

٥ - النمو المتزايد للقطاعات الاقتصادية الاخرى:

ان تزايد نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة في بلادنا ادى الى اتاحة فرص عديدة خلال عقدي الستينات والسبعينات على وجه الخصوص .. وبغض النظر عن المميزات النسبية التي يمكن الحصول عليها عن طريق العمل في تلك القطاعات الاقتصادية الجديدة والمتنامية، فان المزارعين والريفيين عموماً كانوا يرون انها افضل من استمرارهم في العمل الزراعي غير المجدي بالنسبة لما يطمحون اليه .. بل واعتقدوا ان تلك الفرص الجديدة افضل من مكابدة الجفاف ، ومعاناة صعوبة الحياة في الريف وظروفها القاسية .. لذلك اتجه عدد كبير من ابناء الارياف للعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة كالنقل والبناء والتشييد والكهرباء والخدمات التجارية والصناعات التحويلية وغيرها .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان توسع استيراد بعض المواد والسلع الزراعية من الخارج كالقمح والبن او بعض الفواكه والدواجن وسواها وبكميات كبيرة وأسعار أرخص من اسعار المزارع اليمني المحلية ، كان ذلك سبباً في احداث خسائر كبيرة للمزارع اليمني لعدم قدرته على المنافسة وعدم فهمه لآليات السوق الجديدة .. لذلك ، اتجه كثير من ابناء الريف اما للتوقف عن انتاج تلك المحاصيل والمنتجات او استبدالها باخرى ان كان ممكناً .. واما الى التوقف عن العمل الزراعي برمته والخروج للبحث عن فرصة عمل اخرى في اي قطاع آخر - غير الزراعة - سواء داخل البلاد او خارجها وخاصة حينما تضافر هذا السبب مع اسباب اخرى كالجفاف وتدني الإنتاج الزراعي وعائدات الارض وتردي وسوء الأحوال المعيشية في الريف .

أسئلة للتأمل

(*) ماهي تأثيرات القطاع الخاص والاعمال الحرة على قوة العمل؟

(*) هل تعتقد ان توفير الحكومة لمزيد من فرص العمل لاستيعاب الاعداد المتزايدة من قوة العمل، حتى وان لم تكن بحاجة فعلية لتلك الاعداد، سيكون عاملا مساعداً على حدوث التنمية في البلاد؟ لماذا؟

(*) اذا استمر النمو السكاني في بلادنا بنفس المستوى الحالي، فما هي الآثار التي قد تحدث على مستوى المرافق والخدمات كمياً ونوعياً في الريف والحضر؟

لماذا اقدمت بعض البلدان على تخفيض معدل خصوبة المرأة؟

(*) اذا بقى معدل النمو السكاني في بلادنا ثابتا، ولم تبذل اية جهود لتخفيض خصوبة المرأة، الا انه حدث تركيز واهتمام من قبل الدولة بالمرافق والخدمات الصحية والطبية، فهل تعتقد ان قوة العمل ستزداد ام ستنقص؟

(*) ماهي العلاقة بين تخفيض الخصوبة وكل من قوة العمل ومعدل الاعالة؟

(*) ماهي اهم العوامل التي تؤدي الى استنزاف قوة العمل الزراعية الريفية في منطقة عملك اوتواجدك؟؟

الفصل الثالث

التعليم والعمالة

ان التنمية الوطنية السليمة الشاملة والمستقلة لا يمكن ان تتحقق الا بكسر قيود الامية التي تكبل المواطن وتقلل من انتاجيته وتؤثر على مستوى معيشته .

قال تعالى : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)

«الرمز ٩» صدق الله العظيم

لقد اصبح واضحا ان هناك علاقة طردية قوية بين مؤشرات التخلف وبين الامية .. فكلما زادت نسبة الامية في اي بلد . ازدادت نسبة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي فيه ، وتلك هي حالة البلدان النامية ومنها بلادنا .

المستوى التعليمي لقوة العمل:

تشير البيانات المتوفرة حول الامية في اليمن الى ان اعداد الاميين في اوساط القوى العاملة بلغت (١٤٢ . ٨٨٤ . ١) اميا عام ١٩٨٨م وحوالي (٣٦٨ . ٥٩٢ . ٢) اميا عام ١٩٩٠م . واظهرت بيانات تعدادي ٨٦ و١٩٨٨م للسكان ان نسبة الامية في اليمن تعتبر من اعلى النسب في الوطن العربي (٣ . ٤٦٪) بالنسبة للذكور و(٤ . ٨٥٪) بالنسبة للاناث .. وكذلك بالنسبة للعالم (*) .

وبالاضافة الى مشكلة الامية المتفشية في بلادنا وعلى وجه الخصوص بين الاناث كما سبق الاشارة ، فان البيانات السكانية تشير ايضا الى ضعف الالتحاق بالتعليم ومواصلة مراحله المختلفة على الرغم مما شهدته وتشهده بلادنا من جهود كبيرة للتوسع في مجال التعليم وتطويره بشكل سريع وشامل خاصة في صفوف الاجيال الصاعدة او الصغيرة ، حيث بدأت المدارس تمتص قسما كبيرا من السكان كان يعتبر جزءاً من قوة العمل قبل انتشار التعليم خلال العقود الماضية .

لقد كان نظاما الامامة والاستعمار قبل الثورة اليمنية لايسمحان الا بالتعليم الذي يخدم اغراض ومصالح كل منهما . ولذلك السبب ظل التعليم محدودا وضعيفا ومحتكرا . بالاضافة الى ذلك فان الحياة

* انظر كتيب المفاهيم والمضامين السكانية

الاقتصادية في اليمن كان يغلب عليها الطابع الزراعي التقليدي الذي يجد انعكاسه في الاسرة الابوية الممتدة . حيث يدخل الابناء ساحة العمل في سن مبكرة ولاسيما في ظل غياب التعليم الالزامي . كانت اجهزة التخطيط والاحصاء في بلادنا عندئذ تنظر الى كافة السكان باعمار عشر سنوات فاكثر على انهم جزء من القوة البشرية . الا ان التطور السريع للحركة التعليمية في اليمن خلال العقدين الماضيين قد جعل من الممكن اعتبار السكان حتى سن ١٤ سنة هم خارج القوة البشرية وبالتالي خارج قوة العمل ، حيث ان نسبة عالية من السكان تحولوا خلال العقدين الماضيين (السكان بعمر ١٠ سنوات فاكثر) الى المدارس، ولاسيما المدارس الابتدائية التي اصبحت تستوعب عشرات الالاف من التلاميذ اعتبارا من سن السابعة حتى الخامسة عشرة .

تشير احصائيات وزارة التربية والتعليم الى ان عدد تلاميذ المدار س الابتدائية قد ارتفع من (٢٥٢.٧٦) تلميذا وتلميذة عام ٧٦/٧٥م الى (٧٢١ . ٩٨٥) تلميذا وتلميذة عام ٨٧/٨٦م ، اي بزيادة قدرها ٣٩١٪ خلال عقد زمني واحد .. بل ان عدد الطلبة اصبح يشكل ١٤ . ٨٪ من السكان في العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨م .. ويعتبر ذلك تطورا كميا كبيرا للمستوى التعليمي في بلادنا الذي كان مقتصرا على فئة محظوظة من الافراد ، وقياسا بحداثة النظام التعليمي في بلادنا الذي استقر مع مطلع السنينات وبالنظر الى طموحات وحاجات المجتمع الى التعليم فان ماتحقق من انجازات يعتبر متواضعا جدا .

ان ارتفاع نسبة الامية على مستوى سكان اليمن عموما ينعكس ايضا على نسبة الامية في اوساط قوة العمل . ويشير الجدول رقم (٤) الى ان ٧٣٪ من مجموع القوة العاملة اليمنية هم من الاميين بينما يمثل حملة الشهادات الجامعية ١٪ فقط . وفي ذلك دلالة اكيدة على انخفاض المستوى التعليمي للقوة العاملة اليمنية . الامر الذي يعني انه من الضروري بذل جهود كبيرة لازالة العقبات التي تحول دون تنمية قوة العمل اليمنية وحسن تدريبها المهني بشكل فعال .

جدول رقم (٤)
توزيع القوة العاملة حسب الحالة لتعليمية - ١٩٨٨م

الحالة التعليمية	العـــدد	النسبة
أمي	١٨٨٤١٤٢	٧٣.٠
يقرأ ويكتب	٥٢٨.٨١	٢٠.٥
ابتدائية	٤٨٧١٥	١.٩
اعدادية موحدة	٢٣١٣٤	٠.٩
ثانوي	٣٤.٧٨	١.٣
دبلوم بعد الثانوية	١٥٧٦٢	٠.٦
الشهادة الجامعية	٢٦.٥٧	١.٠
دراسات عليا	٢٧٧٧	٠.٧
غير مبين	١٧٧٤٠	٠.٧
الاجمـــالـي	**٢٥٨.٤٧٦**	**١٠٠.٠**

* المصدر : السكان وخصائص القوة العاملة ، هزاع وآخرين ، ١٩٩١م

اذاً ، فعلى الرغم من التوسع في قطاع التعليم الا ان الخبرات الفنية والمهنية لقوة العمل مازالت ضئيلة جداً في المستوى التعليمي وذلك نتيجة لطغيان التوسع الكمي والاكاديمي . ومازال التعليم الفني والمهني يحتل مكانة لا تليق به ، فالاقبال على التعليم الفني والمهني مازال محدودا . ولذلك السبب كان من الطبيعي حدوث بطالة بين خريجي الدراسات النظرية الاكاديمية لزيادة اعدادهم بالنسبة لمعدل الطلب او الحاجة اليهم . ان الاقبال الكثيف على التعليم العام والجامعي واستمرار التقليل من قيمة واهمية التعليم الفني والمهني ادى وسيؤدي الى استمرار ظاهرة اعتماد البلاد على العمالة الاجنبية في المهن الفنية والحرف اليدوية بشكل كبير .

تأثير انتشار التعليم على خصائص السكان وقوة العمل :

ان انتشار التعليم واتساع رقعة الخدمات التعليمية واستيعاب عدد كبير من السكان في المؤسسات التعليمية المختلفة من مدارس ومعاهد وجامعات وكليات يؤثر كثيرا على مختلف المؤشرات والخصائص السكانية بما فيها قوة العمل ، ويؤدي ذلك مثلا الى :-

١ - ارتفاع نسبة الاعتماد (الاعالة الاقتصادية) .
٢ - تأخر سن الزواج للجنسين .
٣ - تقليص الفارق بين الرجل والمرأة .
٤ - انخفاض معدل الخصوبة .
٥ - انخفاض متوسط عدد افراد الاسرة الواحدة .
٦ - ارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة .
٧ - ارتفاع مستوى الوعي الفردي والجماعي بما في ذلك الوعي الصحي والغذائي والبيئي .. الخ .

ان ارتفاع مستوى التعليم يساعد على انخفاض معدل الخصوبة (عدد الولادات) في المجتمع لانشغال الافراد - ذكورا واناثاً - بالتعليم وتأخر سن الزواج .. الا انه يرفع من نسبة الاعالة الاقتصادية (وبصورة مؤقتة) لان الفئة العمرية (اقل من ١٥ سنة) والتي تكون في سن التعليم سوف تصبح عبئاً على فئة قوة العمل من السكان طيلة فترة بقائها في المؤسسة التعليمية . ومثل ذلك الامر يؤدي الى ان تكون قوة العمل (آباء وامهات) ملزمة بتقليل المصروفات الشخصية والعائلية على كل من الماء والدواء والغذاء والترفيه وغيرها من اجل مواجهة مصروفات تعليم ابنائهم . اي ان التعليم يؤثر على مستوى معيشة افراد قوة العمل من جوانب عديدة ، فتقليل المصروفات الشخصية والعائلية لمواجهة مصروفات التعليم يؤدي الى صعوبة التوفير وبالتالي يؤدي ذلك الى تقليل الادخار الذي يؤثر على امكانية تمويل البرامج والخطط التنموية .. وهكذا .

كما ان للتعليم تأثير اخر على قوة العمل يتمثل بطول سنوات الدراسة والتعليم مما يؤدي الى تخفيض معدلات النشاط الاقتصادي للافراد وتأخير دخولهم الى سوق العمل . اي ان التعليم قد يؤدي الى تقليص او صغر حجم قوة العمل على المدى القريب وبشكل مؤقت ولكنه على المدى البعيد يؤدي الى زيادة حجم قوة العمل وبالاخص مساهمة المرأة فيها مع ارتفاع نصيبها من التعليم .

يعتبر التعليم هو العامل الاساسي والمدخل الصحيح لاحداث التنمية الحقيقية في البلاد .. يقول تعالى (اقرأ بإسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الاكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الانسان مالم يعلم) .. صدق اللّه العظيم .

وهناك الكثير من الاحاديث النبوية التي تحث الانسان المسلم على التحصيل العلمي والتعلم ومنها قول الرسول (ص) « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » وكثير مما ورد في القرآن والسنة يحث على ذلك .

واذا لم نعمل جاهدين الى رفع مستوى التعليم والتخلص من حالة الامية المنتشرة بين مختلف فئات الشعب بما فيهم قوة العمل ذكورا واناثا فاننا بذلك نكون مُسيئين الى ديننا الاسلامي الحنيف ، دين العقل والعلم والعمل .

السلوك الاجتماعي تجاه التعليم المهني والفني :

يؤثر التعليم في قوة العمل ، كما سبق الاشارة ، من حيث تدريب قوة العمل واعداد الافراد وفقا لاحتياجات القطاعات التنموية المختلفة ، الكهرباء ، الصناعة ، الزراعة ، الانشاءات والاتصالات ، وغير ذلك من القطاعات التي تتطلب تعليما وتدريبا فنيا ومهنيا تخصصيا . وعلى الرغم من توفير المدارس والمعاهد المهنية والفنية المختلفة في بلادنا الا ان عدد الملتحقين بها مازال محدودا . يبدو ان انخفاض الاقبال على التعليم الفني والمهني في بلادنا ، يعبر عن آثار سلوك اجتماعي موروث ومرتبط بما كان سائدا من المفاهيم والقيم التقليدية قبل الثورة . حيث كان افراد الشرائح العليا والمتوسطة من المجتمع اليمني ينظرون الى اصحاب المهن والحرف والصناعات اليدوية نظرة ازدراء . تعمقت تلك النظرة في العهود الماضية الى درجة ان اصحاب تلك المهن والصناعات المختلفة كانوا ينظرون الى بعضهم نفس تلك النظرة وفقا لطبيعة المهن والحرف التي يعملون فيها . فبعضها ذات طبيعة انتاجية ، كالحدادة والنجارة والحياكة (اصحابها اعلى مرتبة ومكانة) وبعضها ذات طبيعة خدمية كالجزارة والحلاقة وغيرها (ادنى مكانة ومرتبة) (انظر كتيب الدلل الاتصالي لمزيد من التفاصيل) .

ان من واجب رجال التغيير الان مواجهة آثار ذلك السلوك وبقايا تلك المفاهيم والتصدي لها وذلك عبر نشر مفاهيم الثقافة السكانية والقيم الصحيحة والانسانية البديلة لمثل تلك المفاهيم المغلوطة والمشوهة .. فقد اصبحت المهن والحرف والصناعات المختلفة في عصرنا الراهن علوم وفنون تخصصية في المجتمعات المتطورة والعلم هو عمادها الاساس . فلا تطور لمجتمع ولانجاح لمساعي البلاد التنموية اذا ظلت تسيطرعلى على عقول الناس وتؤثر على افكارهم تلك النظرة والقيم القاصرة نحو التعليم عموما والتعليم المهني والفني خاصة ، بل نحو تلك المهن والحرف والصناعات التي لا بد لها ان تتطور هي الاخرى لان علومها وادواتها تتغير وتتطور ايضا ولابد من مواكبتها قبل اندثار ماتبقى من الصناعات المحلية واليدوية في بلادنا . ويعتبر التعليم احد اوجه تلك المواكبة الضرورية واللازمة .

ومن واجبك كرجل تغيير ، العمل على اقناع الناس بجدوى واهمية التعليم عموما للذكور والاناث ، في الارياف والمدن ، ودفع وتشجيع المسترشدين الريفيين على الاهتمام بتعليم ابنائهم في اي مجال فهم خلقوا لزمن غير زمن آبائهم . كما انه من الضروري ان تقوم بدعوة المسترشدين الى نبذ المفاهيم والقيم التقليدية المغلوطة التي كانت سائدة قبل الثورة فيما يتعلق ببعض المهن والحرف اليدوية، واقناعهم بانها مفاهيم وقيم تتعارض وتتناقض مع تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف الذي يتعامل مع الناس جميعا على اساس انهم سواسية كاسنان المشط وان « لافرق بين عربي على عجمي الابالتقوى»، وان الناس جميعا بغض النظر عن الوانهم او مهنهم او القبائل التي ينحدرون منها مدعوين الى التوحد في اللّه والايمان به واعلاء كلمته والعمل بتعاليمه وابتغاء مرضاته . ومادام الانسان المسلم يمارس مهنة او حرفة معينة يكسب منها رزقه الحلال وبما يتفق مع تعاليم الاسلام فهو يمارس عملا او مهنة شريفه لايمكن ولايجوز اصلا الانتقاص منها او من صاحبها . فالاسلام ضد التمييز والتفضيل بين الناس وضد التمييز بينهم على اساس اعمالهم ومهنهم وضد « التنابز بالالقاب » للازدراء والاحتقار والامتهان .

ذلك هو الاساس القوي لدعوتك او لرسائلك الارشادية الخاصة بالتعليم المهني والفني بالذات والذي يلاحظ عدم اقبال الناس عليه في بلادنا مقارنة بالتعليم العام وربما كانت المفاهيم والقيم الموروثة المغلوطة هي سبب ذلك او جزء منه ..ثم بعد ذلك يمكن لك نشر الرسائل التفصيلية الاخرى لتثقيف سكان الريف بانواع التعليم المهني والفني وتشجيعهم على الالتحاق به ، وكيف انه ضرورة لازمة لتطور بلادنا ومجتمعنا كونه يؤدي الى جعل عمل وانتاج اصحاب المهن والصناعات او الحرف المختلفة اكثر تطورا ، واكثر اتقانا ودقة ، واكثر بساطة وسهولة ، وغير ذلك من الفوائد كتوفير الوقت والمواد وسواها والتي بدون التعليم والدريب المناسب يظل الشخص يجني الاضرار والخسائر . وكذلك الدولة التي من جانبها تضطر لتوفير تلك المصنوعات والمواد والسلع من الخارج وبالعملة الصعبة .وهذه خسارة فادحة يمكن تجنبها .

أسئـلة للتفكـير والمناقشة

(*) ماهي آثار تدني المستوى التعليمي لافراد قوة العمل في بلادنا ؟

(*) هل هناك علاقة بين النمو السريع للسكان ومستوى التعليم في بلادنا ؟ ترى هل هي سلبية ام ايجابية في الوقت الحاضر ؟

(*) لماذا نلاحظ وجود عمالة خارجية في بلادنا على الرغم من توسع وانتشار التعليم ؟ وعلى الرغم من وجود ظاهرة البطالة؟

(*) ترى كيف يؤثر التعليم على معدل الخصوبة ؟

(*) هل هناك اقبال من الريفيين على تعليم اولادهم في المدارس والمعاهد الفنية والمهنية ؟ ولماذا ؟ هل الأسباب واحدة في مختلف الاقاليم وبين مختلف فئات ومجموعات المجتمع ؟

(*) برأيك ، كيف سيكون تأثير تعليم المرأة الريفية او محو اميتها على العمل وقوة العمل في الريف ؟

الفصل الرابع

دور المـــرأة في قـوة العمل

تعاني المرأة في معظم دول العالم النامي وضعاً متدنياً يتساوى مع مستوى التخلف الموجود في هذه الدولة او تلك . وبلادنا كغيرها من البلدان العربية والاسلامية مازالت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها تحت سيطرة الرجل مع وجود بعض التفاوت من بلد لاخر . وللتدليل على عدم المساواة بين الجنسين وتدني مستوى المرأة او وضعها العام تكفي الاشارة الى الارتفاع المخيف لنسبة الامية في اوساط الاناث مقارنة بالذكور . وتشير المعلومات المتوفرة الى ان نسبة الامية تبلغ ٨٥,٤٪ في اوساط الاناث في بلادنا وهي من اعلى النسب على مستوى الوطن العربي والعالم عام ١٩٨٨م .

بالاضافة الى الامية التي تعاني منها المرأة فهي ايضا رهينة المنزل غالبا في المدينة الامر الذي يعني عدم خروج المرأة الى العمل خارج المنزل وحصر مثل هذا الحق على الرجل مما يؤدي الى اعتماد المرأة ومجمل افراد الاسرة على ثمرة الجهد البدني والعقلي للرجل كونه القوة المنتجة الوحيدة في البيت ، وبقية افراد الاسرة عالة عليه .

لذلك السبب ، يعتقد البعض ان ربات البيوت لا يشكلن جزءاً من (قوة العمل) ، الا ان ذلك الرأي غير دقيق لان عمل المرأة في المنزل فقط يعتبر خدمة اجتماعية اقتصادية ضرورية لاغنى عنها .. علاوة على ذلك ، ففي المجتمع اليمني تتداخل قوة العمل المنزلي للمرأة مع العمل او الاعمال الانتاجية الاخرى خارج المنزل وخاصة في الريف كتربية الحيوانات وجلب الاحطاب وبعض الاعمال المزرعية الاخرى الخاصة بالاسرة خاصة في المواسم الزراعية والتي قد تقوم ببعضها المرأة لوحدها او تشارك الرجل في بعضها الآخر .

ومن الاعمال التي قد تقوم بها المرأة الريفية بمفردها : إعداد ونثر الذبل في الارض ، والبذار ، والتعشيب ، وجلب اعلاف البهائم .. كما

تشارك في الحصاد والنقل وماشابهها .. بل ان هجرة الرجال الداخليه والخارجيه ، ومارافق تلك الهجره من ارتفاع في اجور القوى العاملة في الريف قد دفع بالمراه الريفية في كثير من الارياف الى القيام باعمال تتطلب جهداً عضلياً كبيراً كحصاد المحصول ونقله ودراسته (الدويم ، التخبيط ، اللبيج ، الخبيط) واعمال الذراية والخزن وغيرها .

واكثر من ذلك ، فان المرآة في بعض قرى ريفنا اليمني ، تقوم باعمال اخرى الى جانب اعمالها المنزلية والحقلية الخاصة ببيت وارض زوجها او اسرتها . ومن تلك الاعمال ما قد يكون ذا طبيعة زراعية لدى الاخرين (بأجر) كبعض الاعمال المشارااليها في الفقرة السابقة ، او اعمال ومهن اخرى غير زراعية متعددة « كحياكة » الملابس او «صناعة» البسط والمفارش من اللحف والحنابل وسواها او في مجال «الصناعات» الحرفية الاخر كتلك التي يكون اساسها سعف النخيل ، او بيع المنتجات الزراعية الحيوانية في القرية او في اسواق المدن والمراكز الحضرية القريبة كالقات وبعض الخضروات والفواكه والسمن البقري والعسل وسواها .. ويمكن ملاحظة مثل هذه الادوار للمرأة بشكل ملموس واضح في كل من محافظتي تعز والحديدة وبعض المدن الاخرى.. وتمارس المرأة في الريف ادوارا واعمالا اخرى « كـ التوليد » او القابلة التقليدية وغير ذلك . اذا فهل يمكن ان تستثنى المرأة الريفية وتحتسب خارج « قوة العمل » ؟؟

على الرغم من عدم احتساب « ربات البيوت » في الريف والحضر كجزء من قوة العمل في العمليات الاحصائية التي تمت في بلادنا منذ البداية ، فان نسبة قوة العمل قد ارتفعت بين الاناث من ٨ . ٨٪ عام ٧٥م الى ٢٨٪ عام ٨٦م . وهو تطور هام ويدل على ان المرأة اليمنية بدأت بشكل ملموس ومتزايد تدخل سوق العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة كالصناعة والتجارة والتدريس والتمريض

(جدول رقم ٥) قوة العمل موزعة حسب الجنس ٨٦-١٩٩٠م .

العام	ذكور	اناث	اجمالي قوة العمل
١٩٨٦م	١ , ٥٥٣ , ١١٣	٦٣٤ , ٤٦٠	٢ , ١٨٧ , ٧٧٣
١٩٨٨م	١ , ٨٩٧ , ٦٩٧	٦٨٢ , ٧٧٩	٢ , ٥٨٠ , ٤٧٦
١٩٨٩م	٢ , ١٤٧ , ٤٩٥	٧٧٣ , ٧٠٧	٢ , ٩٢١ , ٦٥٢
١٩٩٠م	٢ , ١٧٩ , ٨١٥	٧٨٥ , ١٨٥	٢ , ٩٦٥ , ٠٠٠

* المصدر : الزعبي ، مرجع سابق .. وهزاع وآخرون ، مرجع سابق

تتواجد النسبة الغالبة - من قوة العمل بين الاناث - في الريف حيث مازالت المرأة تشكل نسبة عالية من قوة العمل في القطاع الزراعي ربما بسبب الهجرة الداخلية والخارجية للرجال التي ادت الى ارتفاع اجور الايدي العاملة ، ومن ناحية اخرى بسبب ازدياد الاقبال على المدارس ممن هم في سن التعليم وبالذات الذكور حيث ان اقبال الاناث على التعليم مازال متدنياً .

ان التطور الناتج عن دخول المرأة سوق العمل في المناطق الحضرية، كما سبق القول . يعتبر تطور هام لكنه محدود جدا وفي غاية التدني حيث ان قوة العمل من الاناث لاتتجاوز ٦,٣٪ من اجمالي سكان الحضر(انظر جدول رقم ٦) . ومثل هذه النسبة المنخفضة تستخدم كاحد المؤشرات على التخلف في دول العالم الثالث وعلى الطابع الابوي (حيث الرجل هو المسيطر) لهذه المجتمعات .

جدول رقم(٦)

قوة العمل موزعة حسب الجنس في حضر وريف الجمهورية ٨٦م

البيان	الذكور		الإناث		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
حضر	٢٨٣٣٥١	٩٣,٧	١٩٠٦٨	٦,٣	٣٠٢,٤٤٩	١٠٠
٪	١٨,٢٤	–	٣	–	١٣,٨	–
ريف	١,٢٦٩,٧٣٢	٦٧,٣	٦٧٥٥٩٢	٣٢,٧	١,٨٨٥,٣٢٤	١٠٠
٪	٨١,٧٦	–	٩٧	–	٨٦,٢	–
جملة	١,٥٥٣,١١٣	٧١	٦٣٤٦٦	٢٩	٢,١٨٧,٧٧٣	١٠٠
٪	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–

* المصدر : الزعبي ، مرجع سابق

ان معدل النشاط الوطني للاناث (ريف وحضر) وفقا للبيانات المتاحة يبلغ ٢٢,٣٪ ويبلغ حوالي١/٣ قوة العمل الوطنية تقريبا .

قد يكون صحيحا ان تلك النسبة تضاعفت خلال العشرين سنة الماضية - الا انها تعني ايضا ان الاناث يسهمن بنصيب ضئيل من مجمل النشاط الاقتصادي . ومع ذلك فمن المتوقع ان يستمر تزايد اسهام الاناث في قوة العمل نتيجة لاقبال المرأة على التعليم بفعل التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه المجتمع اليمني .

ان تعليم المرأة له علاقة بمكانتها الاجتماعية وبتحولها الى العمل خارج المنزل كمساهمة في النشاط الاقتصادي وبالاضافة الى ذلك فان لتعليم المرأة آثار ايجابية على المشكلة السكانية حيث ان معظم البحوث والدراسات الديموغرافية تشير الى :-

- وجود علاقة عكسية بين تعليم المرأة ومعدل خصوبتها حيث كلما زاد تعليم المرأة تراجعت خصوبتها او انخفضت .
- وجود علاقة عكسية بين مكانة المرأة الاجتماعية ومعدل خصوبتها ، حيث انه كلما ارتفعت المكانة الاجتماعية للمرأة قلت خصوبتها .
- وجود علاقة عكسية بين عمل المرأة خارج البيت ودرجة خصوبتها ، فالمرأة العاملة اقل خصوبة من المرأة غيرالعاملة خارج المنزل .

اي ان تعليم المرأة يؤدي الى خفض خصوبتها وبالتالي الهبوط بمعدل النمو السكاني ، الامر الذي اصبح محبذا مع تفاقم المشكلة السكانية . ومن ناحية اخرى ، فان الاهتمام بتعليم المرأة وتدريبها واكسابها المهارات الفنية والمهنية اللازمة وعلى وجه الخصوص في مجال التدريس والتمريض سوف يساعد على احلال العمالة اليمنية المتدربة محل العمالة الوافدة من الخارج عربية كانت او اجنبية وخاصة في المجالين المذكورين حيث مازال الوجود مكثفا للعمالة غير اليمنية في كلا المجالين . ويقابل ذلك غيابا كبيرا وشامل للعمالة اليمنية في بعض المهن الوسطية والفنية .ان امية المرأة تحول دون اكتسابها للمهارات والمعارف والمواقف الخاصة بالمسائل السكانية كالتربية الغذائية والبيئية والصحية وتنظيم الاسرة وسواها . وبشكل آخر ، فان اكتساب المرأة الامية لمثل تلك المعارف والمهارات يكون اقل بكثير من اختها المتعلمة . كما ان تعليم المرأة لا يعتبر امراً ضرورياً كونه يؤدي الى رفع مستوى مساهمة المرأة في نطاق قوة العمل بل ان تعليم المرأة ضروري اكثر كي لا تظل المرأة رقما مهملا وغير فاعل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد . ويشير احد الاقوال المأثورة الى انه (حينما تعلم رجلا فإنك تعلم شخصاً او فرداً واحداً ولكنك حينما تعلم امرأة فانك تعلم مجتمعاً باكمله) ..

ويقول الشاعر العربي :

الأم مدرسة إذا أعددتها
أعـددت شعباً طـيب الأعـــراقِ

أسئلة للتفكير والمناقشة

(*) ان مشاركة المرأة الريفية في العمل الزراعي والريفي قد تختلف من محافظة الى اخرى وأحيانا من قرية الى اخرى .. فقد توجد قرى بالكامل لاتساهم نساءها في العمل الزراعي وكمثال لذلك بعض قرى تهامة .. وفي بعض المناطق نسبة محدودة من النساء يشاركن في العمل الزراعي كالقاعدة والبيضاء وقد يحدث العكس كما في جبلة وذي السفال او قاع جهران او قاع البون .. واحيانا تشارك المرأة اذا كانت الحقول قريبة من المنزل وتلك المشاركة تكون فقط في بعض الاعمال دون غيرها .. ومن جانب اخر قد تلاحظ مشاركة المرأة في العمل عالية في بعض المناطق ، وذلك في العمل الزراعي خاصة في بعض المحاصيل كالذرة مثلا بينما قد تنخفض تلك المشاركة في حالة زراعة الخضروات .. وفي بعض المناطق قد تزداد مشاركة المرأة وخاصة بالنسبة للعمل في المحاصيل النقدية كالبطاطس والبصل وخاصة اذا كانت الحيازة كبيرة تستدعي مشاركة كل افراد العائلة للحصول على محصول وفير .. الان ، وبعد تلك الصورة ، ترى ماهي اهمية ذلك بالنسبة لقوة العمل الزراعية والريفية وتغيراتها ، وماهي مدلولات ذلك بالنسبة لك في عملك الارشادي ونشر الرسائل الارشادية وقضايا التثقيف السكاني؟

(*) ماهي الاعمال والانشطة التي تمارسها المرأة الريفية في المنطقة او القرى التي تقوم بتغطيتها بالعمل الإرشادي ؟

(*) وفي منطقة عملك ايضا ، ماهي العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على عمل ومشاركة المرأة سواء في الحقل او المنزل ؟ وهل ذلك التأثير سلبي ام ايجابي ؟

(*) لماذا تزداد مشاركة المرأة في العمل الزراعي والريفي في بعض المناطق بينما تنخفض في مناطق اخرى ؟

(*) هل يمكن للمرأة الريفية في منطقة عملك ان تصبح جزءا فعالاً من قوة العمل عن طريق اكسابها بعض المهارات او الحرف والاشغال اليدوية المنزلية وتزويدها بمعلومات وافكار وتقنيات متطورة او جديدة ؟ وهل يمكن ذلك ان يزيد من انتاجيتها واسهامها في العمل ، او يؤثر على معدلات الاستهلاك والانفاق او يمكن ان يزيد من مستوى المدخرات ؟!! كيف ؟

الفصل الخامس
الهجـــرة والـعـمل

ظاهرة الهجرة:

تعني كلمة « هجرة » (الخروج من ارض الى ارض ، وكانت اصل المهاجرة عند العرب تعني خروج البدوي من باديته الى المدن . وكل من فارق بلده من بدوي او حضري او سكن بلدا آخر فهومهاجر . و«المهاجرون» هم اصحاب النبي (ص) الذين ذهبوا الى الحبشة قبل هجرة الرسول وصحابته منمكة الى المدينة ، وتُهجّر فلان يقصد بها التشبه بالمهاجرين من صحابة الرسول (ص) (*) . ومن هنا كما يبدو تم اشتقاق مفهوم اومعتى الهجرة في مجتمعنا اليمني .

فالهجرة في بلادنا كلفظ او مصطلح يمكن ان يطلق على شخص او فئة او مكان مُعين « سواء قرية او سوق واحيانا مدينة » ، والهجرة كمدلول تاريخي تعبر عن نظام اجتماعي محلي يتعلق بحماية وامن المشمول بها اشخاصا كانوا او امكنة . بل ان « الهجرة » تعبر عن ابعاد ذلك النظام الاجتماعي من النواحي القانونية والعرفية والاخلاقية والسياسية المتبعة في حل القضايا والخلافات والمشاكل بين القبائل او افرادها.. فالشخص « الهجرة » محمي ومحصن ولا يعتدي عليه وفقا للتقاليد القبلية اليمنية . وتكون « الهجرة » كاماكن او قرى محايدة . وشبه منزوعة السلاح . ويمكن ان يطلق مصطلح «الهجرة»على مشائخ او علماء دين وقضاء او غيرهم ممن تصبح حمايتهم ومنع التعدي عليهم وتوفير الامن لهم من مسئولية القبيلة التي يقيمون في منطقة تواجدها فيها ، حولها ، او قريبا منها (**).

ان هجرة اشخاص او مجموعات بشرية من مكان لآخر تعتبر ظاهرة سكانية يلجأ من خلالها الانسان الى البحث عن مصدر امن وحماية ووقاية من مسببات وبواعث الهجرة التي قد تكون كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات او قد تكون من نتاج الشر كالحروب والظلم والقهر الاجتماعي والسياسي .

من المعروف ان ظاهرة الهجرة من الناحية التاريخية سبقت ظاهرة « الاستقرار » في المدن والارياف وظاهرة الاقامة الموسمية او

(*) انظر ، ابو غانم ص ٢٧١ .
(**) انظر كل من ، ابو غانم ،العودي ، الشرجبي .

المؤقتة التي يتميز بها البدو الرحل لارتباط حياتهم بالماء والكلاء (العشب/ الرعي) . وعلى الرغم من ان الهجرة تبدو وكأنها مسألة ناتجة عن قرار شخصي يتخذه المهاجر باختياره ومحض ارادته ، الا انه ينبغي عدم اغفال العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المؤثرة على اتخاذ قرار الهجرة الذي وان تم بشكل ذاتي من قبل الشخص الذي قرر الهجرة فهو محكوم بالظروف الموضوعية الخارجة عن ارادة ذلك الشخص وذلك ماتعبر عنه كثير من الاهازيج والاشعار والاغاني الشعبية :

هجرتني والقلب غير سالي كل السبب «عساكر الحلالى»

بكر من التربه غبش يلالى بيده «صميل» بجيبه «أمر عالى»(*)

فهل يتضح احد تلك الاسباب والظروف القاهرة من خلال البيتين السابقين من الاغنية الشهيرة : « **يانجم ياسامر** » ؟؟

قد تكون الهجرة اما داخلية او خارجية :

الهجرة الداخلية:

ويقصد بها « النزوح السكاني لافراد او جماعات داخل حدود الدولة كإنتقال السكان من الريف الى المدن الكبيرة او الصغيرة . او فيما بين المدن ، او من المدن الى الارياف » .

الهجرة الخارجية:

ويقصد بها : « النزوح السكاني من اراضي دولة الى الخارج اي خارج حدودها سواء الى الدول المحاددة لها - المجاورة - او البعيدة عنها في قارات العالم المختلفة » .

تأثير الهجرة على قوة العمل :

للهجرة « الداخلية والخارجية » تأثيرات عديدة على مختلف جوانب حياة المجتمع وذلك وفقا لخصائص الهجرة الكمية والنوعية ، كون تلك الخصائص هي التي تحدد ما اذا كانت تلك التأثيرات سلبية او ايجابية .. فاذا مازادت الهجرة عن الحد المطلوب وكانت عشوائية وغير مخططة فان سلبياتها عندئذ تصبح اكثر من ايجابياتها تماما كالامطار ، فعلى الرغم من اهمية الماء وحاجة النسان اليه فان الامطار كظاهره طبيعية ومرغوبة ، اذا استمر هطولها بغزارة وبكميات كبيرة فان ذلك قد يحولها الى فيضانات قد تصبح خطراً يودي بحياة الانسان الذي

* الحلالي : كان حاكم الحجرية . صميل : عصا غليظة . الامر عالي : مرسوم الاحضار وقد

بدوره سرعان مايبدأ بالتدخل والعمل كل مافي وسعه على تلافي سلبياتها الضارة ، « لأن الشيء إذا زاد عن حده انقلب الى ضده » اي يؤدي الى خلق مشكلة تظهر للعيان آثارها المتعددة والمتنوعة .

ذلك هو بالفعل ماحدث في بلادنا ، فقد سبّبت الهجرة الخارجية اضراراً جسيمة اقتصادياً واجتماعياً مازالت جلية وواضحة حتى الان لقوة العمل وللبلاد بشكل عام ، وذلك دائما هو حال الدول التي تهاجر اعداد كبيرة من قوة العمل فيها الى دوَل اخرى دونما اي تخطيط او ترشيد .. فتكون هي الخاسرة مهما بدا احيانا من فوائد قد تكون ملموسة في الواقع الا انها في حقيقة الامر فوائد ظاهرية تحاول اخفاء الوجه الضار وغير المفيد على الافراد والمجتمع عموما .

وتشير البيانات التقديرية لعام ١٩٨٨م الى ان حوالي ١,٢٨٦,٠٠٠ نسمة من المواطنين اليمنيين ، ويمثلون حوالي ١٢,١٪ من جملة السكان كانوا يعيشون في الخارج .

ويبدو ان الهجرة في بلادنا ونتيجة لعشوائيتها وزيادها في حدها، انعكست سلبيا على المجتمع . فقد ادى هجرة اعداد كبيرة من قوة العمل المحلية في بلادنا الى تعويضها بالعمالة الاجنبية والعربية .

يبين الجدول رقم (٧) عدد الرخص الممنوحة للعمالة العربية والاجنبية في الفترة من ٧٧-١٩٨٦م

جدول رقم (٧)

الرخص الممنوحة للعمالة العربية والاجنبية للفترة من ٧٧-١٩٨٦م

السنة	عدد الرخص الممنوحة للعرب	عدد الرخص الممنوحة للاجانب
١٩٧٧م	٤٣١	٣٠٠
٧٨-١٩٧٩م	٢١٠٣	٣١٨٦
٧٩-١٩٨٠م	٢٥٦٤	٤٣٦٣
١٩٨٠م	١٥٥٠	٢٢٥٥
١٩٨١م	١٨٠٢	٥٨٩٠
١٩٨٢م	١٠٣٣	٤٤٢٦
١٩٨٣م	٨٩٥	٣١٧٧
١٩٨٤م	١٨٤٥	٤٥٩٠
١٩٨٥م	٢١٨٨	٨٥٢٥
١٩٨٦م	٢١٢١	٩٧٨٨

* المصدر : الزعبي ، مرجع سابق

وتشير اوضاع الهجرة الحالية في بلادنا الى انها بالفعل اصبحت مشكلة كبيرة تظهر آثارها السلبية الواضحة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلاد خاصة بعد عودة عشرات الآلاف من المهاجرين في دول الخليج والجزيرة العربية وانخفاض عائداتهم او تراجع التحويلات التي اثرت على اجمالي الدخل الوطني . ويشكلون الان عبئا كبيرا على البلاد نتيجة فرص العمل المحدودة . ومن ناحية اخرى فهناك الهجرة الداخلية المتمثلة بتعاظم النزوح الريفي الى المدن وعلى وجه الخصوص صنعاء وعدن وسواها الامر الذي يفاقم من آثار الهجرة السلبية على بلادنا ومسارها التنموي . . وفيما يلي بعض تأثيرات الهجرة اليمنية على العمل وقوته

الجوانب السلبية للهجرة:

اولاً: على مستوى الريف

- نزوح قوة العمل من الريف الى المدن رغم محدودية سوق العمل مما ادى الى تقلص الرقعةالزراعية ،
- ارتفاع اجور العاملن الزراعيين بشكل مضاعف نتيجة لتقلص قوة العمل ، وبفعل قانون العرض والطلب مما ادى الى زيادة تكاليف الانتاج وتدهور او اختفاء زراعة محاصيل اقتصادية استراتيجية ،
- زيادة استخدام الاطفال والنساء الاقل مهارة وطاقة في العملية الانتاجية ، وكان ذلك بغرض تحصيل لقمة العيش نتيجة لارتفاع كلفة المعيشة الذي صاحب ارتفاع كلفة الانتاج الزراعي والغذائي وهجرة الرجال من الريف ، الامر الذي جعل تناقص او انخفاض الغلة امرا ملموسا ،
- إختفاء وتدهور الصناعات الحرفية والمنزلية التقليدية نتيجة لهجرة الحرفيين .

ثانياً : على المستوى الحضري :

- زيادة عرض قوة العمل على الطلب الفعال في المدينة ،
- إنخفاض الاجـور ،
- تدني مستوى معيشة السكان المهاجرين والاصليين في المدن ،
- ظهور التزاحم والاكتظاظ السكاني الذي تنجم عنه عددا من الظواهر السلبية والاضرار التي تؤثر بدورها على قوة العمل مثل :-

* البناء العشوائي غير المخطط ،
* احياء وشوارع من الصفيح (التنك) والاكواخ « العشش » التي تحيط بالمدن ،
* ارتفاع معدل الاجور السكنية ،
* تفشي الامراض المختلفة بين المهاجرين ،
* تفشي الامراض الاجتماعية بـين السـكان « كالسطو والسرقات .. الخ » ،
* تبدل العلاقات الاجتماعية شكلا ومضمونا نتيجة لتساكن وتجاور مجموعات بشرية سكانية متباينة الجذور والاصول الجغرافية والتعليمية والعشائرية ،
* تزايد العبء على مختلف انواع الخدمات في المدن (كالتعليم والصحة .. الخ) وانخفاض حصة الفرد من تلك الخدمات والمرافق العامة بل وتردي او سوء تلك الخدمات في غالب الاحيان .

- بروز ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة ، . خير شاهد عليها انتشار البيع على العربات المتنقلة ، البسطات ، الشحاذون ، ماسحوا الاحذية واطفال الجرائد والمناديل .. الخ .

الجوانب الايجابية للهجرة :

هناك بعض الجوانب الايجابية للهجرة عموما والداخلية بالذات وخاصة عندما تكون موجهة ومخططة .. ويمكن ذكر بعض تلك الجوانب فيما يلي :

- اعادة التوازن الديموغرافي في المجتمع الواحد ، بما في ذلك اعادة توزيع قوة العمل بين اجزاء البلد الواحد ،

- اعادة التوازن الاقتصادي للمجتمع بما في ذلك الثروة والافادة من رؤوس الاموال المحلية الوافدة ، وبالتالي المشاريع الاستثمارية التي غالبا مايكن مقرها المدن ،
- الحيلولة دون هجرة الكفاءات والعقول الى الخارج عن طريق استيعابها داخل المدن ،
- زيادة الراوبط بين القرية والمدينة ، الامر الذي يمكن ان يترتب عليه تقليص الحاجة الى الهجرة من القرية الى المدينة وذلك عن طريق انتقال جانب من خواص ومزايا المدينة في القرية ،
- تحسين الوضع المعرفي والمهني لكثير من المهاجرين ولاسيما اولئك الذين سمحت لهم ظروف هجرتهم بالتعامل مع الآلة والتقنيات (التكنولوجيا) الحديثة ،
- المساهمة في تعزيز الانتماء الوطني والروح الديمقراطية ، فالهجرة تساهم في اضعاف عرى الروابط القبلية والعشائرية والطائفية القائمة على اساس العصبية العمياء ،

يتضح مما سبق ان للهجرة الداخلية والخارجية آثار متعددة ومتشابكة مع مختلف اوجه الحياة وانشطتها في المجتمع . ونتيجة للمشاكل التي يمكن ان تنجم عن الهجرة والسلبيات التي قد تتركم بفعلها فانها تستدعي الكثير من الاهتمام من قبل الجهات المختصة في الدولة ليس فقط بالرصد والتحليل بل بالتخطيط لها قدر الامكان كي لاتصبح عائقا يعرقل الجهود التنموية في البلاد ، وبما يكفل ابقائها في الحدود المطلوبة وبالتأثير الايجابي المنشود .. ويمكن لك كرجل ارشاد الاسهام في ذلك عبر توعية السكان بمختلف المحاذير والمميزات التي قد ينطوي عليها قرار الهجرة .

وعلى اعتبار الاجهزة الارشادية من الاجهزة المختصة ، فيمكن لك كرجل تغيير ، عن طريق رسائلك الخاصة بالثقافة السكانية ومن خلال انشطتك الارشادية المختلفة .. التخفيف من وطأة المشاكل الناجمة عن الهجرة .. فلقد ازدحمت الكثير من مدن بلادنا الرئيسية وتكدس المئات بل الآلاف من افراد العمالة الفائضة ، ومعظمهم ممن غادروا الارياف اليها او ممن عادوا من المهاجر خلال الاعوام الاخيرة الماضية ولم يجدوا الفرص المناسبة للعمل وظلوا قوى عاطلة .. بينما يمكن للعمل الزراعي والريفي ان يكفل لهم شروط عمل وحياة افضل اذا ما بذلت الجهود الجادة والتوعية المناسبة . فكيف يمكن ان تسهم - كرجل ارشاد وتغيير في مواجهة

مشكلة الهجرة ؟ في الواقع ان ذلك يحتاج الى مبادرة من قبلك بناءا على ما لديك من معلومات ومعارف حول المنطقة ومواردها وخصائص السكان ومدى حدة او تزايد الهجرة وغير ذلك من العوامل . فعلى ضوء ذلك يمكنك تحديد كيفية ومقدار ما تستطيع عمله وتقديمه . ومع ذلك يمكن اقتراح عدد من الخطوات التي قد تمثل ، واحدة اواكثر منها ، احد البدائل المتاحة التي يمكن اتباعها او استخدامها ، الى جانب ماقد تفكر انت بجدواه وضرورة اللجوء اليه ، ونذكر ذلك في الاتي :

١ - خلال انشطتك الاتصالية ، وعبر رسائل تثقيف السكان التي تقوم بنشرها يمكن لك التركيز على الكثير من المشاكل ، وانواع ومدى المعاناة التي يواجهها الناس في المدن الرئيسية - او بعضها - نتيجة للازدحام السكاني ، والظواهر السلبية التي تصاحبه . ومن ذلك ابرازك لمدى التزاحم على الخدمات المختلفة وتدهورها ، وتشرد الاطفال وتحولات القيم ، وانتشار الامراض الاجتماعية وغيرها .

٢ - ابراز محاسن ومميزات شروط العمل والحياة في الريف مقارنة بما سبق وامكانية تطوير ذلك وتحسينه عبر معالجة المشاكل واوجه النقص والقصور .

٣ - تشجيع العمل التعاوني ، واشراك المسترشدين في معالجة بعض القضايا الخاصة بصغر الحيازة وشحة المياة ، وبحث امكانية اقامة التعاونيات واشكال العمل والاستثمار المشترك بما يحقق عائدا اقتصادياً أعلى مع التركيز على خبرات الانسان اليمني وابراز موروثه الثقافي التعاوني الايجابي والبناء .

٤ - ابراز اهمية العمل وقدسيته ، ونظرة الدين الاسلامي الحنيف اليه ، وبإعتباره اساساً لنهوض حضارتنا التاريخية القديمة ، التي لن نستعيد امجادها الا اذا بدأنا ننظر للعمل على اساس انه القيمة الحضارية الاساسية .. وان التقسيمات العرقية والسلالية مفاهيم سلبية خاطئة تتعارض مع عقيدتنا ، ويمكن ان يكون مثل ذلك مدخلك الطبيعي لتشجيع الصناعات والمهن اليدوية والحرفية المختلفة والتي غالبا ماتتواجد الخامات اللازمة لهامحليا في الارياف كإنتاج الاواني والفخاريات والحصائر والملبوسات والمفروشات وبعض الاغذية كالسمن والاجبان المحلية .. الخ .

٥ - تشجيع زراعة مختلف انواع المحاصيل الزراعية بما في ذلك البقوليات والخضروات المختلفة وكذا تربية الحيوانات بما في ذلك الدواجن والطيور والارانب .

اسئلة للمناقشة والتفكير

- هل تنتشر ظاهرة الهجرة (داخلية او خارجية او كليهما) بين اوساط السكان في منطقة عملك؟ ولماذا؟ وماهي الاسباب والدوافع ؟
- عندما يحتاج السكان الى انجاز بعض الاعمال والانشطة (زراعة ، حصاد ، بمت، .. الخ) كيف يقومون بذلك؟ هل يتعاون الرجال؟ ام تتعاون النسوة؟ ام يتعاونون جميعا؟ ام تراهم يلجأون لاستئجار عمال (ثقاة)؟ وما هو تأثير ذلك الاسلوب على حياة الناس ؟
- ماهي الاجراءات التي يمكن اتخاذها للحيلولة دون هجرة قوة العمل الزراعية الريفية او لجذب من هاجر منها – الى بعض المدن الرئيسية مثلا – ممن مازال عاطلا عن العمل او يعمل بشروط عمل غير مجزية وظروف حياة صعبة او غير ذلك ؟
- على الرغم من عـــودة عشرات الآلاف من المهاجرين اليمنيين ، الا انه مازالت هناك عمالة عربية واجنبية في بلادنا ، كيف تفسر ذلك ؟

الفصل السادس

التركيب العمري للسكان وعلاقته بالعمل

تساعد معرفة التركيب النوعي والعمري في تحديد حجم العمل بما في ذلك تحديد دور المرأة في عملية النشاط الاقتصادي .. وتشير التعدادات والمسوحات الديمغرافية ال ان التركيب العمري للسكان في بلادنا لا يختلف عما هو سائد في سواها من دلو العالم النامي حيث يتميز التركيب السكاني بما يلي :

- كبر حجم الجيل الصغير « ٠-١٤ سنة »
- صغر النسبي لحجم الجيلين التاليين « ١٥-٦٤ سنة » و« زائد ٦٥ سنة

ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٨) (راجع كتيب المؤشرات السكانية) .

جدول رقم (٨)

التوزيع العمري للسكان في ج.ي
حسب الفئات العمرية الثلاث للفترة ٧٥-١٩٨٨م

الفئة العمرية / العام	٠-١٤ ٪	١٥-٦٤ ٪	٦٥+ ٪	المجموع
١٩٧٥	٤٦.٨	٤٩.٦	٣.٦	١٠٠
١٩٨١	٥٠.١	٤٦.٤	٣.٥	١٠٠
١٩٨٢	٥١.١	٤٥.١	٣.٦	١٠٠
١٩٨٦	٥٢.٢	٤٣.١	٣.٤	١٠٠
١٩٨٨	٤٦.١	٤٦.١	٧.٨	١٠٠

* المصدر : الزعبي ، ، مرجع سابق .

يشير الجدول اعلاه الى استمرار هبوط نسبة الجيل الكبير الثاني والذي يعتبر جيل قوة العمل والنشاط الاقتصادي .. ويتضح من الجدول ٩ ان صورة التركيب العمري للمجتمع ليست واحدة على مستوى النوع (الجنس) وانما تختلف ضمن كل فئة عمرية بين الذكور والاناث حيث يتبين من خلال الجدول انخفاض نسبة الذكور عن الاناث في الفئة العمرية الثانية (١٥-٦٤) وتدلل البيانات ايضا على مدى تأثير الهجرة الخارجية على التركيب العمري والنوعي للسكان ..ذلك ان نسبة الهجرة بين الرجال اكثر منها بين الاناث وهي محصورة غالبا في الفئة العمرية الثانية «١٥-٦٤» اي سن العمل والانتاج مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الصغار بين الذكور ونسبة الكبار بين الاناث .. ومن هنا تتشكل النسبة الكبيرة للاناث في قوة العمل الزراعي كما سبق الاشارة

جدول رقم (٩)

التوزيع العمري الثلاثي للسكان حسب النوع للسنوات ٧٥-٨٨م في ج.ي

العمر والجنس العام	صفر-١٤		١٥-٦٤		٦٥ +		المجموع ٪	
	ذكر	اناث	ذكر	اناث	ذكر	اناث	ذكر	اناث
١٩٧٥	٥٠,٦	٤٣,٢	٤٥,٦	٥٣,٤	٣,٨	٣,٤	١٠٠	١٠٠
١٩٨١	٥٢,٦	٤٧,٦	٤٣,٩	٤٨,٨	٣,٥	٣,٦	١٠٠	١٠٠
١٩٨٢	٥٤,٤	٤٧,٩	٤١,٩	٤٨,٧	٣,٧	٣,٤	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	٥٥	٤٩,٤	٤٠,٥	٤٦	٤,٤	٤,٣	١٠٠	١٠٠
١٩٨٨	٤٧,٩	٤٣	٤٤,٨	٤٩	٧,٤	٨	١٠٠	١٠٠

* المصدر : الزعبي ، مرجع سابق .

ان السكان الذين ينتمون الى الفئة العمرية المنتجة ١٥-٦٤ يتحملون عبئا كبيرا لاعالة السكان ممن ينتمون الى الفئتين العمريتين الصغيرة «٠-١٤» والكبيرة « ٦٥+ غير المنتجين » .. وتعتبر نسبة الاعالة في اليمن من اعلى النسب في الوطن العربي والبلدان النامية حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٦م ٢٥٧ ، اي ان كل ١٠٠ فرد من قوة العمل يعيلون ٢٥٧ فردا اضافة الى اعالة انفسهم .. علما انه كلما كان عبء الاعالة كبيرا كلما زادت معدلات الانفاق والاستهلاك سواء على مستوى الاسرة او على مستوى الحكومة .. وكلما زادت معدلات الصرف كلما قلت معدلات الادخار .

ويؤدي انخفاض معدلات الادخار الى قلة او ضالة فرص الاستثمار الاقتصادي من قبل القطاع الخاص ، او من جانب الحكومة وذلك بسبب انعدام مصادر التامين الكافية واللازمة لاقامة مثل تلك الاستثمارات من مشاريع وشركات ومنشآت ، وكنتيجة لذلك نجد ان انخفاض معدلات الادخار يؤدي الى غياب المشاريع والانشطة التنموية الكبيرة والفعالة التي يمكن ان تسهم في تحسين ظروف العمل والانتاج والحياة بشكل عام .. وينجم عن ذلك استمرار تراكم وتفاقم الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعوق اي تحول اجتماعي نحو الافضل .

اسئلة للمناقشة

- **قد تكون نسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في الفئة العمرية (١٥-٦٤)، هل يعني ذلك ان نسبة الاناث تشكل الجزء الاكبر من قوة العمل؟ لماذا ؟**
- **ماهب الآثار الناجمة عن ارتفاع نسبة افراد الفئة العمرية (٠-١٤)، مقارنة بنسبة الفئة العمرية (١٥-٦٤)؟**
- **هل هناك علاقة بين الهجرة الداخلية والتركيب العمري والنوعي للسكان؟ وماهو اثر ذلك على قوة العمل ؟**
- **كيف يمكن تخفيض نسبة الاعالة الاقتصادية؟**

الفصل السابع

الموارد والخامات الريفية

حدثت في بلادنا خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ترافقت تلك التحولات مع توسع في القطاع التجاري ، واستيراد السلع الجاهزة والهجرة الداخلية والخارجية وبالتالي هجرة الريفيين وتوسع الخدمات كالتعليم والصحة وغيرها ، وقد تظافرت تلك التحولات والعوامل مؤدية الى تقليص عدد من الصناعات الحرفية اليدوية ، وتحويل المواطنين اليمنيين في الريف والحضر الى مجرد مستهلكين للسلع المستوردة التي لم تصنعها ايديهم ولم تبدعها ادمغتهم .

ان عزوف الناس عن المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية وانجذابهم الى السلع المستوردة الجاهزة قد هبط باسعار المنتجات الزراعية والمصنوعات اليدوية المنزلية وتدهورت الكثير من الصناعات المحلية بل وتدهورت ايضا معيشة الريف ، مثل تلك العوامل ادت الى افقاد الفلاح ارتباطه بالارض وحماسه لزراعتها او لتربية الحيوانات وجعلته يتطلع - بوعي او بدون وعي - الى اغراءات حياة المدن الكبرى داخل البلاد او خارجها ولقد نتج عن ذلك حرمان البلاد من تحقيق الاستفادة المرجوة من الخامات الريفية المختلفة المتاحة هنا وهناك في كثير من المناطق ، على الرغم من ان قوة العمل غير المتاحة في الريف لديها الفائض من الوقت لتحقيق تلك الاستفادة خاصة وان العمل في الارض يعتبر نشاط موسمي في معظم اجزاء بلادنا ، ولذلك السبب فان على العاملين في المشاريع وهيئات التنمية الزراعية الريفية ، وخاصة اجهزتها الارشادية توجيه اهتمامات الناس في الارياف الى ماهو متاح في بيئاتهم من خامات وتحفيزهم على الاستفادة منها عن طريق العمل في مجال الصناعات والمهن الحرفية اليدوية المختلفة كمصدر آخر للدخل يحقق لكل منهم فرص افضل لتحسين ظروف حياته .

ان الاستفادة المثلى من الخامات المتوفرة في البيئات الريفية المختلفة لا تتحقق الا عن طريق تشجيع السكان الريفيين على العمل في مجال الصناعات اليدوية والحرفية واستغلال اوقات فراغهم - وهي كثيرة - في انتاج مواد وسلع يحتاج اليها الناس وتعود عليهم بالكثير من الفوائد ، واذا كان بعض اولئك الناس لايحتاجون الى تلك الفوائد او الارباح بشكل ملح من اجل تحسين ظروف حياتهم وبسبب كفاية ما يكسبونه .. الا انهم مع ذلك يستطيعون توفيرها الى وقت الحاجة بل يمكن لهم ان يطوروا من اساليب انتاجهم بطرق ومواد جديدة يستطيعون عن طريقها توفير الوقت والجهد في العمل وتحسين الدقة والاتقان . ومن ناحية اخرى فان استثمار طاقات وموارد الريفيين والخامات المتاحة في بيئاتهم المحلية بتلك الصورة سيؤدي الى توفير الاموال التي قد تذهب الى خارج البلاد لاستيراد نفس المنتاجات التي تتوفر خاماتها محليا .

ان بقاء تلك الاموال داخل البلاد ينشط الاستثمار ويقوي قدراتها الاقتصادية .

ان انتشار محصول معين في منطقة ما قد يكون سببا في توفير موارد وخامات محددة تكون اساساً لانشاء بعض الصناعات اليدوية الحرفية كما هو حال النخيل في تهامة او حضرموت وبعض مناطق تعز، ويمكن الاستفادة من المنتجات الثانوية لذلك المحصول كخامات في عدد من الصناعات كانتاج السلال المختلفة ، القبعات ، المكانس ، ومفارش الحصير متعددة الاشكال والاغراض وكذا اواني وادوات منزلية عديدة اخرى ، وفي مكان اخر قد يساعد انتشار الثروة الحيوانية على ايجاد بعض الصناعات الغذائية كالاجبان والالبان والسمن البلدي ، كما يمكن استخدام صوف وشعر الحيوانات لانتاج بعض البُسط او الحنابل كما هو حال كثير من مناطق المرتفعات الوسطى ، إب ، سقطرة ، تعز.. كما ان هناك خامات في بعض البيئات الريفية اليمنية يمكن الاستفادة منها في تنمية وتطوير صناعة الاطباق والاواني الفخارية والصناعات الجلدية وغيرها .

تستطيع اجهزة الارشاد مضاعفة دورها عن طريق العاملين فيها وذلك فيما يتعلق بتدريب سكان الريف ، رجالا ونساءا من افراد قوة العمل ، واكسابهم المهارات اللازمة لتطوير وتوسيع العمل في المهن

والصناعات اليدوية المحلية المتواجدة منذ فترات طويلة ، ولكنها بدأت في التدهور في العديد من المناطق او يجب العمل على تشجيع ايجادها او استحداثها مادامت متطلبات وظروف ايجادها متوفرة ومتاحة .

لابد ايضا من الانتباه الى ان الاستفادة من بعض الخامات الريفية لا يعني بالضرورة ان تكون عبر تشجيع صناعة او مهنة حرفية ما ، ففي بعض الحالات قد تكون هناك موارد وخامات طبيعية في بيئة احد الاقاليم الا انها مهملة ولا يعيرها احد اي اهتمام ، ويحدث في العديد من مناطق البلاد ان تجرد من كسوتها الخضراء نتيجة للرعي والاحتطاب الجائرين ، او ان بعض المناطق لايزال غطائها النباتي متماسك غير انه يخضع اتدهور وتناقص وقد لا يمضي وقت طويل لبقائه واستمراره وحدوث مثل هذا يؤدي الى اضرار بيئية وسكانية كبيرة فتنجرف التربة وتتهدم المدرجات ويتناقص مخزون المياه الجوفية وتتضاءل الغلة المحصولية ويقل الانتاج الحيواني مما يضطر السكان الى هجرة اريافهم والنزوح الى المناطق الحضرية .

وبما ان هذه الموارد والخامات مهددة بالتدهور والاندثار مما يؤثر على حالة السكان اقتصاديا واجتماعيا ويعرقل جهود التنمية الوطنية عامة .. فكيف يمكن من خلال برامج الاتصال ورسائل التثقيف السكاني الاسهام في مواجهة تلك المشكلة بما يحقق حماية وصيانة الموارد والخامات الريفية المتاحة والمحافظة عليها من خلال ترشيد استثمارها وتطوير اجراءات وممارسات تنميتها؟ (راجع كتيب السكان والبيئة)

في الواقع .. قد تكون الاجابة على السؤال السابق شيء خاص بالمرشد الزراعي ويعتمد على معارفه ومهاراته بمنطقة عمله وسكانها ، الا انه بالامكان أن تلجأ الى نقطة اواكثر من النقاط الواردة ادناه لتكون مجالاً لاسهامك في مواجهة مشكلة تدهور الغطاء النباتي وما يصاحبه من تأثير سلبي متعدد الجوانب كما سبقت الاشارة ، والنقاط هي :-

١ - نشر رسائل التثقيف السكاني الخاصة بمشكلة البيئة ، وخلق الوعي المناسب واللازم حولها ، واشراك المسترشدين في فعاليات اتصالية مختلفة خاصة بذلك وبما يحقق تكوين الفهم والمعرفة والادراك المطلوب للمشكلة (راجع الدليل الاتصالي).

٢ - تنبيه السكان الى التقاليد والعادات المحلية المتعارف عليها في اجزاء كثيرة من بلادنا والتي تنظم عملية الرعي وترشيد قطع الاشجار والشجيرات ، كموروث ايجابي ينبغي الاشارة اليهوتشجيع السكان على الالتزام به وذلك من خلال انشطة التثقيف السكاني الخاصة بهذا الموضوع .

٣ - ابراز الترابط والتداخل بين مختلف مكونات البيئة الريفية وكيف ان بعضها يؤثر على بعضها الاخر سلبيا او ايجابيا ، وايضاح طبيعة تلك العلاقة مع التركيز على علاقة السكان بكل من المسطح النباتي والمياه والانتاج الزراعي والحيواني .. الخ .

٤ - توعية مختلف الفئات السكانية وتأمين اشتراكها في انشطة التشجير والمحافظة على هذه الثروة مع التركيزعل المرأة الريفية خاصة وانها مازالت اكثر ارتباطا بالاشجار في حياتها واكثر احتياجا لها في اعمالها المنزلية . علاوة ان نسبة معينة من الريفيات قد يجدن الوقت الكافي للتشجير والاهتمام بالاشجار وبالذات عندما تكون مواقع التشجير قريبة من المنازل الخاصة بكل منهن او قريبة من التجمعات السكانية . وفي بعض المناطق قد تنحصر مشاركة المرأة في التشجير حول المنزل الخاص بالاسرة او اعداد المشاتل المنزلية واقامة الحدائق المنزلية وغير ذلك .. وتتوقف مشاركة المرأة في هذا الجانب وفي المناطق المختلفة على خصائص ومميزات البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية السائدة فيها .

٥ - تثقيف المرأة الريفية، والفئات السكانية الاخرى حول بدائل الطاقة المتاحة والممكنة والافكار والابتكارات التي تقلل من استهلاك الاحطاب ، كمواقد الغاز او تقديم مواقد تقليدية معدلة او مُطورة وبحث تستهلك كميات محدودة من الاحطاب ، كما يمكن تشجيع ظاهرة الاستخدام المتناوب او المتبادل لكل من مواقد الغاز والمواقد التقليدية المحلية ، وربما كانت هناك طرق واساليب متعددة تضمن تقليل قطع الاشجار واحتطابها .

٦ - تشجيع زراعة الاشجار والحراجيات عموما لتعريف ماتم فقدانه او ازالته وتوفير المعلومات الفنية الخاصة بذلك للمسترشدين ، وبحيث امكانية تنظيم تدريبات ملائمة حول نفس الموضوع . وبهدف تنمية الموارد والخامات الريفية يمكن التركيز على الاشجار والشجيرات متعددة الاغراض (اخشاب وقود ، بناء ، ثمار ، اوراق ، دواء شعبي .. الخ) وبحيث تكون بعضها على الاقل كمصدر لدخل مادي معين يحصل عليه المسترشدون ويستفيدوا منه سواء لمجرد الاستخدام الشخصي ، او لبيعه للآخرين ، او لاستخدامه في تجهيز او صناعة منتجات يدوية وحرفية مختلفة قد تعود لهم بالربح الوفير وغير ذلك .

اسئلة للتفكير والمناقشة

- ماهي الموارد والخامات الطبيعية الريفية الموجودة في منطقة عملك؟ وهل يستفيد منها السكان؟
- ماهو السلوك الاجتماعي السائد في اوساط السكان تجاه الحرف والمهن اليدوية والتعليم الفني والمهني؟ وهل يؤثر ذلك السلوك على قوة العمل في منطقة عملك؟ كيف؟
- هل تعتقد ان هناك علاقة تأثير بين الموارد والخامات الريفية المتاحة في منطقة ما وبين كل من :

(أ) الهجرة ، (ب) قوة العمل ، (ج) المرأة الريفية ، (د) نسبة الاعالة ، (هـ) الادخار ، (و) تقسيم العمل ، (ز) القطاع الخاص/المستثمرين ، (ح) التنمية الوطنية ، (طـ) التعليم .

كيف يمكن ان تؤثر الموارد والخامات المتاحة على ماتم ذكره اعلاه من أ ـ طـ ؟

- هناك بعض الامثال الشعبية وربما الاهازيج والاغاني الشعبية المحلية التي يمكن الاستعانة بها في نشر رسائل التثقيف السكاني الخاصة بتشجيع السكان على العمل عموماً وعلى البطالة والفراغ او التسول ، وتشجيع السكان على الادخار وغير ذلك وكأمثلة لذلك : ـ

(أ) حمل الكنس على الرأس ولا سؤال الناس .

(ب) من يصرف ومايحسب يفقر وما يدري .

(ج) اقل مهرة تؤمنك من الفقر .

(د) على قدر دفاك/فرشك مـد رجلك .

ترى ماهو المقصود بكل من الامثال الشعبية المذكورة؟ وهل هي شائعة في منطقة عملك ام ان هناك امثلة اخرى موازية لها؟ وهل تعتقد ان بامكانك استخدامها في نشاطك الاتصالي لتقريب بعض الافكار الى مستوى وعي وفهم المسترشدين او تبسيط بعض الرسائل التثقيفية لهم واقناعهم بمضمون تلك الرسائل؟ كيف؟

قائمة المصادر/المراجع

مرجع رئيسي:

محمد احمد الزعبي (د) ، الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية للارشاد الزراعي .. مشروع ادماج الثقافة السكانية ببراج الارشاد الزراعي ، منظمة الاغذية والزراعة العالمية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، مخطوطة ، صنعاء ١٩٩١م

مراجع اخرى:

اسماء محمد : امثال صنعانية ، دار الكلمة ، صنعاء (بدون تاريخ)

حمود العودي: التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية : دار تطبيقية عن المجتمع اليمني ، مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء ، ١٩٨٠م

عبدالله البردوني : اقوال علي بن زايد ، دراسة ونصوص ، دار الكلمة ، صنعاء ، ١٩٨٠م .

عبدالملك المعلمي : الاسلام والعمل (١) و (٢) ، صحيفة الثورة ، صنعاء ، ٣/٣١ و ١٩٩٢/٤/٣م .

عبدالله هزاع وآخرون : السكان وخصائص القوة العاملة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني الاول للسياسات السكانية في ج.ي. ، وزارة التخطيط والتنمية ، صنعاء ، ٢٦-٢٩ اكتوبر ١٩٩١م .

فضل على احمد ابو غانم : البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيّر ، مطبعة الكاتب العربي ، دمشق ، سوريا ، ١٩٨٢م .

قائد نعمان الشرجبي : الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء ، ١٩٨٦م.

منظمة الأغذية والزراعة الدولية

UNFPA
United Nations
Population Fund

صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية